سلسلة إصدارات حوزة فقه الإئمة الأطهار عليهم السلام - سوريا

دِفاعاً عَنِ القرآنِ الكريمِ

تأليف
سماحة العلاّمة المحقّق الشيّخ
محمّد جواد فاضل اللّنكراني

نقله إلى العربيّة
علي فخر الإسلام

دفاعاً عن القرآن الكريم

اسم الكتاب: دفاعاً عن القرآن الكريم

المؤلف: سماحة العلامة المحقق الشيخ محمد جواد فاضل اللنكراني

المترجم: علي فخر الإسلام

الناشر: حوزة فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام التابعة لمكتب المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ الفاضل اللنكراني دام ظله في سورية

الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م

حقوق الطبع والتأليف محفوظة للناشر©

دفاعاً عن القرآن الكريم

تأليف:

سماحة العلامة المحقق الشيخ محمد جواد فاضل اللنكراني

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾

سورة الحجر: ٩

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

يُعدُّ الدفاع عن القرآن الكريم من القضايا الأساسية التي أجمع المسلمون قاطبةً عليها، ولقي اهتماماً خاصاً منهم، فهو الكتاب الخالد والمصدر الأول للأحكام الشرعية، لذا يسعى أعداء الإسلام إلى التعرض لهذا المنبع الشرعي الهامّ، بغاية بَثِّ الفُرقة عبر اتِّهام الشّيعة زوراً وبهتاناً بقولهم بتحريف القرآن، غافلين عن حقيقة الوعد الإلهي، بحفظ الكتاب الكريم ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]

وتفخر حوزة فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام في سوريا، والتي أُسِّست برعاية سماحة المرجع الديني الكبير آية الله العظمى الشيخ محمد فاضل اللنكراني دام ظله، أن أول كتاب يصدر عنها يتمحور حول القرآن الكريم، تحت عنوان (**دفاعاً عن القرآن الكريم**) لمؤلِّفه الأستاذ

---

(١) سورة الحجر: الآية ٩.

الفاضل والمحقق القدير فضيلة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد جواد فاضل اللنكراني(حفظه الله) والذي قدَّمه كورقة بحث إلى مؤتمر الوحدة الإسلامية الذي انعقد سنة ١٣٦٥هـ.ش[١].

ختاماً، ينبغي أن أتقدم بالشكر البالغ إلى الأخ الفاضل سماحة الشيخ علي فخر الإسلام الذي يعتبر أحد الفضلاء المُجدِّين في هذه الحوزة المباركة، على ما بذله من جهد كبير في ترجمة وتعريب هذا الكتاب، فشكر الله سعيه الجميل، ووفَّقَنا جميعاً لخدمة مذهب أهل البيت عليهم السلام.

محمد جعفر الطبسي

٢٥/شوال/١٤٢٧هـ.ق

ذكرى شهادة الإمام جعفر الصادق عليه السلام

سوريا- منطقة السيدة زينب عليها السلام

---

(١) ١٤٠٧هـ.ق تقريباً.

كلمة المترجم

لم يحظ أي كتاب في التاريخ من الاهتمام ما حظي به القرآن الكريم، فتسابق المسلمون إلى العناية به، من شتّى النواحي، بدءاً من التَّفنُّن في كتابته ونسخه وتجليده، مروراً بالبحث عن كنوز مَعَانيه وتفسير آياته، حتى نشأ علم خاص لكل مجال من مجالاته التي لا تنتهي.

فلاغرو، حينئذٍ، أن يصبح الكتاب الكريم محور وحدة المسلمين، فهو المعجزة الخالدة الذي تحدّى به رسول الله ﷺ الكون كلَّه على مدى الأعصار والأزمان.

ولكن، للأسف الشديد، سعى بعض المغرضين، ولا يزالون، إلى كسر هذه القاعدة، عبر اتّهام طائفة كبيرة من المسلمين الشّيعة بالقول بتحريف القرآن، زوراً وبهتاناً، فصاروا ينسجون على هذه الكذبة الكبرى الأساطير، ويؤسِّسون عليها الفتاوى في تكفير تلك الطائفة الكبيرة، وهي منها بريئة.

في المقابل، لم يُقصِّر علماؤنا عن توضيح الرأي القاطع للشيعة

الإماميَّة حول اعتقادهم الرَّاسخ بعدم وقوع التحريف في القرآن بأي شكل من الأشكال، فانبروا يضعون في ذلك الكتب والمصنفات، دفاعاً عن القرآن الكريم أولاً وعن الطَّائفة ثانياً.

وهذا الكتاب الذي بين أيديكم، حلقة في سلسلة تلك الكتب، عبارة عن مجموعة مباحث أساسية تغطّي مساحة جيدة من هذا الموضوع، قام بتأليفه سماحة العلاَّمة الأستاذ الشيخ محمد جواد فاضل اللنكراني (حفظه الباري) نجل المرجع الديني الكبير سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد فاضل اللنكراني دام ظله ليقدَّم كورقة بحث إلى مؤتمر الوحدة الإسلامية الذي انعقد سنة ١٣٦٥هـ.ش.

وتعميماً للفائدة عرض أستاذنا الشيخ محمد جعفر الطبسي مُمثِّل الإمام اللنكراني دام ظله في سوريا ومدير حوزة فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام في ذلك البلد، فكرة ترجمة الكتاب إلى اللغة العربية، وأسند المهمَّة إليَّ، فقبلت شاكراً إيَّاه على ثقته، وعملت جاهداً في تعريبه ساعياً إلى نقل آراء المؤلف بكل أمانة ودقة علميتين بعد الرجوع إلى عدد من المصادر الأساسية في هذا المجال.

وختاماً، أتقدَّم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل، وعلى رأسهم أستاذنا سماحة الشيخ الطبسي الذي لم يُقصِّر في تقديم كلّ أنواع الدعم والمساعدة والملاحظات العلمية، حتى

يخرج هذا الكتاب إلى الطبع، سائلاً المولى القدير أن أكون قد وفّقت في ما قمت به.

﴿وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

علي فخر الإسلام

الأحد ١١/ذي القعدة/ ١٤٢٧هـ

ذكرى ولادة الإمام الرضا عليه السلام

حوزة فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام في سوريا

مقدمة المؤلف

نحمده تعالى على ما منَّ به علينا من حمل أمانته الكبرى ومعجزته الخالدة العظمى، القرآن الكريم، تلك المائدة الغنيّة بالحقائق السرمدية، التي كرَّم الله بها عباده بتنزيله إليهم وجعله بين ظهرانيهم.

إن القرآن الكريم هو ذلك المحيط اللانهائي الذي يختزن في أعماقه أعظم أسرار الهداية، وتنبثق من بين أمواجه المتلاطمة أفضل سبل السعادة.

ذلك المنار الذي يهدي البشر إلى الخير حتى يوم القيامة، ينجو به الحيران ويستنير بهديه الضائع.

فهو في كلِّ الأزمان نور...

وفي كلِّ المراحل إمام...

وفي كلِّ الحالات ذكر...

وفي جميع أبعاد الحياة هداية...

كتاب تكفَّل الله بحفظه، فهو القائل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا

﴿لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ولن يخلف الله وعده إن وعد الله حق.

وفيما يلي مجموعة مباحث هامة في إثبات عدم تحريف القرآن الكريم، تعدُّ من أساسيات العلوم القرآنية، ينبغي لكلِّ المحقِّقين والمُفسِّرين والباحثين في هذا الكتاب الإلهي العظيم أن يُغْنوا هذا المجال بحثاً من مختلف جوانبه.

لا شك أن نسبة القول بتحريف القرآن الكريم إلى إحدى المذاهب والفرق الإسلامية الكبرى كالشيعة الإمامية، قد جاءت في سياق عملية تشويه فاضحة، حتى آل الأمر إلى وصم مذهب بكامله بتحريف القرآن الكريم، مع أنه أُسِّس على الإيمان والعقيدة بالقول بعدم التحريف.

لذا نسعى في مباحث هذا الكتاب، بالإضافة إلى مناقشة وتحقيق الجوانب المختلفة لهذا الموضوع، أن نثبت أن الشيعة الإماميَّة لا يقولون بتحريف القرآن، بل لا يمكن أن يتبنَّوا مثل هذه النظرية، لأنها تؤدي إلى ضرب أساس عقيدتهم وأصولها التي قام مذهبهم عليها.

ومن هذا المجمع الكبير المؤلَّف من علماء وشخصيات علمية ودينية بارزة[1]، ندعو إلى إصدار بيان عالمي، نعلن فيه لكل المذاهب

---

(١) قُدِّمت هذه المجموعة من المباحث إلى مؤتمر الوحدة الإسلامية الذي انعقد في العام ١٣٦٥هـ.ش (١٤٠٧هـ.ق تقريباً) بحضور عدد كبير من العلماء والباحثين.

والأديان والملل والنحل، أن القرآن مصون عن التحريف ومحفوظ منه، منذ زمن رسول الله ﷺ، حتى الآن، واستمراراً إلى يوم القيامة، ولن يتمكَّن أحد مهما أوتي من قدرة أن يتعرَّض لذلك الكتاب العظيم بأي سوء.

إن موضوع عدم تحريف القرآن ليس قابلاً للبحث أو المناقشة، بل هو من الحقائق الثابتة، التي لا يتطرَّق إليها الشك، لأن السُّنَّة الإلهية القطعية والحتمية قضت بعدم إمكان وقوع التحريف في هذا الكتاب المبارك، بل استحالة التعرض له من قبل أي شخص، ومن هنا ينشأ الإعجاز الخالد لهذا الكتاب الكريم، الذي رفع راية **"التَّحدي"** على مدى العصور والأزمان، فلا مجال لتوهم وقوع التحريف فيه، فهو مصون ومحفوظ أبداً.

وعليه،لم يكن هدفنا من كتابة هذه المجموعة من المباحث أن نتعرض بالتفصيل والتوسّع لكلِّ مباحث الموضوع، لأن مثل ذلك العمل يحتاج إلى مجلّدات عديدة، بل كان هدفنا أن نلقي الضوء على بعض النقاط الهامة المتعلقة بالموضوع، بصورة مختصرة وافية، لتتَّضح تلك النقاط بالتبيين والبحث، إن شاء الله.

المبحث الأول

تعريف التحريف

في اللغة: كلمة (**التحريف**) مصدر الفعل (**حرَّفَ**) **المزيد بالتضعيف**. وأصل الكلمة (**الحرف**) وهو الطرف والجانب.

وفي التنزيل العزيز: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾[1]

أي: (على طرف من الدين لا في وسطه وقلبه، وهذا مثلٌ لكونهم على قلق واضطراب في دينهم لا على سكون وطمأنينة، كالذي يكون على طرف من العسكر، فإن أحسَّ بظفر وغنيمةٍ قرَّ واطمأنّ، وإلا فرَّ وطار على وجهه...)[2].

بناءً على ذلك، يطلق (التحريف) على مطلق التغيير والتبديل.

وعليه، يمكن ادّعاء ظهور تلك الكلمة في التحريف اللفظي، أمّا

---

(١) سورة الحج: الآية ١١ .

(٢) الكشاف ٣: ١٤٦.

ظهورها في التحريف المعنوي فيحتاج إلى قرينة، كما ورد في القرآن الكريم، حيث يقول تعالى في ذمّ اليهود: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾[١]، إذ كانوا يغيّرون الكلام الحق الذي كان في التوراة عن المقاصد الإلهيّة بحمل ما ورد فيها من ألفاظ على غير مَعَانيها الحقيقية.

وحمل كلمة التحريف على المعنوي منه، جاء بقرينة ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ في الآية، ومن هنا، نجد الراغب الأصفهاني في معرض توضيحه لمصطلح تحريف الكلام، وليس خصوص لفظ التحريف، في الآية يقول: «**تحريف الكلام أن تجعله على حرف من الاحتمال يمكن حمله على الوجهين**»[٢].

من الواضح أن الراغب الأصفهاني ليس في مقام توضيح المعنى اللغوي للكلمة بل هو في مقام بيان المراد من (تحريف الكلام) أي التحريف المعنوي، كما ورد في الآية الكريمة.

أما الفخر الرازي، في تفسيره للآية السابقة، فيعرض العديد من الأقوال والاحتمالات، ينطبق بعضها على التحريف اللفظي،لكنه

---

(١) سورة النساء: الآية ٤٦ .

(٢) مفردات ألفاظ القرآن: ٢٢٨.

يرجِّح تفسير الآية بناءً على التحريف المعنوي، حيث يقول:

«إن المراد بالتحريف، إلقاء الشبه الباطلة والتأويلات الفاسدة، وصرف اللفظ عن معناه الحقّ إلى معنى باطل بوجوه الحيل اللفظية كما يفعله أهل البدعة»[1].

---

(١) التفسير الكبير ٤: ٩٣.

المبحث الثاني

موارد استعمال لفظ (التحريف) وأنواعه

يظهر من كلمات بعض العلماء كالمحقق الخوئي ﵀ أن لفظ (التَّحريف) يستعمل لستة مَعَانٍ على سبيل الاشتراك اللفظي، أجمع المسلمون على وقوع بعضها في القرآن الكريم، كما أجمعوا على عدم وقوع البعض الآخر فيه، فيما اختلفوا في الباقي.

وفيما يلي ننقل ما ذكره السَّيّد الخوئي ﵀، ثم نتبعه بالنقد والمناقشة:

«... يطلق لفظ التحريف ويراد منه عدة مَعَانٍ على سبيل الاشتراك، فبعض منها واقع في القرآن باتفاق من المسلمين، وبعض منها لم يقع فيه باتفاق منهم أيضاً، وبعض منها وقع الخلاف بينهم. وإليك تفصيل ذلك:

الأول: (نقل الشيء عن موضعه وتحويله إلى غيره) ومنه قوله

تعالى: ﴿مِنَ الَّذينَ هادُوا يُحَرِّفونَ الْكَلِمَ عَنْ مَواضِعِه﴾[١]

ولا خلاف بين المسلمين في وقوع مثل هذا التحريف في كتاب الله، فإن كلّ من فسّر القرآن بغير حقيقته، وحمله على غير معناه فقد حرّفه.

وترى كثيراً من أهل البدع والمذاهب الفاسدة قد حرّفوا القرآن بتأويلهم آياته على آرائهم وأهوائهم، وقد ورد المنع عن التحريف بهذا المعنى، وذمّ فاعله في عدة من الروايات، منها رواية الكافي بإسناده عن الباقر عليه السلام أنه كتب في رسالته إلى سعد الخير:

«وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه، والجهال يعجبهم حفظهم للرِّواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرِّعاية...»[٢].

الثاني: (النقص أو الزيادة في الحروف أو في الحركات، مع حفظهم القرآن وعدم ضياعه، وإن لم يكن متميزاً في الخارج عن غيره).

---

(١) سورة النساء: الآية ٤٦.

(٢) الكافي ٨: ٥٣، حديث ١٦.

والتحريف بهذا المعنى واقع في القرآن قطعاً، فقد أثبتنا لك فيما تقدّم عدم تواتر القراءات، ومعنى هذا أن القرآن المنزل إنما هو مطابق لإحدى القراءات، وأما غيرها فهو إما زيادة في القرآن وإما نقيصة فيه.

الثالث: (النقص أو الزيادة بكلمة أو كلمتين، مع التحفظ على نفس القرآن المنزل).

والتحريف بهذا المعنى قد وقع في صدر الإسلام، وفي زمان الصحابة قطعاً، ويدلُّنا على ذلك إجماع المسلمين على أن عثمان أحرق جملة من المصاحف وأمر ولاته بحرق كلّ مصحف غير ما جمعه، وهذا يدلّ على أن هذه المصاحف كانت مخالفة لما جمعه، وإلاّ لم يكن هناك سبب موجب لإحراقها، وقد ضبط جماعة من العلماء موارد الاختلاف بين المصاحف، منهم: عبد الله بن أبي داود السجستاني، وقد سمى كتابه هذا بكتاب المصاحف، وعلى ذلك فالتحريف واقع لا محالة إمّا من عثمان أو من كتّاب تلك المصاحف، ولكنّا سنبين بعد هذا - إن شاء الله تعالى- أن ما جمعه عثمان كان هو القرآن المعروف بين المسلمين الذي تداولوه عن النبي ﷺ يداً بيد. فالتحريف بالزيادة والنقيصة إنما

وقع في تلك المصاحف التي انقطعت بعد عهد عثمان، وأما القرآن الموجود فليس فيه زيادة ولا نقيصة.

الرابع: (التحريف بالزيادة أو النقيصة في الآية والسورة مع التحفظ على القرآن المنزل، والتسالم على قراءة النّبي ﷺ إياها).

والتحريف بهذا المعنى أيضاً واقع في القرآن قطعاً. فالبسملة - مثلاً - مما تسالم المُسلمون على أن النبي ﷺ قرأها قبل كلّ سورة، غير سورة التوبة، وقد وقع الخلاف في كونها من القرآن بين علماء السُّنَّة، فاختار جمع منهم أنها ليست من القرآن، بل ذهبت المالكية إلى كراهة الإتيان بها قبل قراءة الفاتحة في الصلاة المفروضة، إلا إذا نوى به المصلّي الخروج من الخلاف، وذهبت جماعة أخرى إلى أن البسملة من القرآن.

وأما الشّيعة فهم متسالمون على جزئية البسملة من كلِّ سورة، غير سورة التوبة، واختار هذا القول جماعة من علماء السُّنَّة أيضاً... وإذن فالقرآن المنزل من السماء قد وقع فيه التحريف يقيناً، بالزيادة أو بالنقيصة.

الخامس: (التحريف بالزيادة، بمعنى أن بعض المصحف الذي بأيدينا ليس من الكلام المنزل).

والتحريف بهذا المعنى باطل بإجماع المسلمين، بل هو مما علم بطلانه بالضرورة.

السادس: (التحريف بالنقيصة، بمعنى أن المصحف الذي بأيدينا لا يشتمل على جميع القرآن الذي نزل من السماء، فقد ضاع بعضه على الناس).

والتحريف بهذا المعنى هو الذي وقع فيه الخلاف فأثبته قوم ونفاه آخرون...»[1].

ولنا على كلام ذلك المحقق الكبير إشكالان:

الأول: إن ما ذكره السَّيّد الخوئي ﷺ من مَعَانٍ للتحريف، يخالف مقتضى التحقيق، إذ ليس للتحريف إلا معنى واحد وهو الأول مما ذكره السَّيّد، أي (نقل الشيء عن موضعه)، أما الباقي فهي مصاديق لذلك المعنى.

بعبارة أخرى، تشتمل جميع المعاني الستة المذكورة على معنى (نقل الشيء عن موضعه)، وهذا النقل إما أن يطرأ على المعنى، فيدعى التحريف المعنوي، أو على اللفظ وهو على قسمين: إما على نحو التفصيل أو الإجمال، وبعبارة أخرى، إما أن نعلم بحدوث الزيادة

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ١٩٧- ٢٠٠.

أو النقصان في القرآن بشكل تفصيلي، أو نعلم بحدوثه إجمالاً.

وعليه، فما ذكره المحقّق الخوئي ﵀ من مَعَانٍ للتحريف، ليست في الحقيقة إلا أفراداً ومصاديق للتحريف لا معاني مختلفة له، حتى يستعمل التحريف على نحو الاشتراك اللفظي.

الثاني: يلزم من التقسيم المذكور الذي يظهر من كلام السَّيّد الخوئي ﵀، عدم انطباق عنوان الباطل على جميع أقسام التحريف، خلافاً لإطلاق الآية الشريفة ﴿لاَّ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ﴾[1].

إذ ظاهر الإطلاق يدلّ على عدم تطرّق أي باطل إلى هذا الكتاب الشّريف، وبناءً على ذلك ينبغي منع صدق عنوان التحريف على الموارد التي ادّعى ﵀ إجماع المسلمين على وقوعها في القرآن الكريم، على الرغم من أن هذا المطلب يشكل تطبيقه على التحريف المعنوي.

بعد مناقشة المعاني المختلفة للتحريف، نتعرف فيما يلي على أنواعه.

---

(١) سورة فصلت: الآية ٤٢.

أنواع التحريف

مما يستفاد من كلمات العلماء أن للتحريف ستة أنواع:

١- **التحريف اللفظي**: والمراد منه حدوث النقصان أو الزيادة أو التغيير أو النقل والتحوير في ألفاظ وكلمات القرآن.

٢- **التحريف المعنوي**: أي تفسير الكلام الوارد في القرآن بصورة غير صحيحة خلافاً لما يقتضيه ظهور الألفاظ، ويطلق على هذا النوع من التحريف **(التفسير بالرأي)**، حيث وردت أحاديث في الذمّ الشّديد له، فقد قال رسول الله ﷺ: «**من فسَّر القرآن برأيه فليتبوء مقعده من النار**»[1].

٣- **التحريف الموضعي**: أي إثبات آية أو سورة على خلاف ترتيب نزولها، وهذا النوع من التحريف نادر الوقوع في الآيات، حيث أثبتت كلُّها حسب ترتيب النّزول.

أمَّا بالنّسبة إلى السّور، فيمكن القول أنّ جميع سور القرآن أُثبِتَت على خلاف ترتيب نزولها بناءً على أمر رسول الله ﷺ.

٤- **التحريف القراءتي**: ونعني به قراءة بعض الآيات وكلماتها على خلاف القراءة المشهورة بين جمهور المسلمين، كما في أكثر

---

(١)الحدائق الناضرة ١: ٢٩

اجتهادات القرّاء في قراءاتهم.

٥- **التحريف اللهجتي**: إن اختلاف اللهجات بين قبائل العرب كان سبباً لقراءة كلٍّ قبيلة آيات القرآن حسب لهجتها المعمولة.

٦- **التحريف التبديلي**: وهو تبديل كلمة بأخرى سواء على نحو الترادف أو غيره، وقد جوّز ابن مسعود هذا النوع من التحريف في المترادفات، كأن يجعل لفظ (عليم) محل (حكيم)[1]؟!

---

(١) (... والمعروف من مذهب ابن مسعود: توسيعه في قراءة ألفاظ القرآن، فكان يجوّز أن تبدّل كلمة إلى أخرى، إذا كانت الثانية أوضح ولا تغيّر شيئاً من المعنى الأصلي... ثم قال ابن مسعود: إنه ليس من الخطأ في القرآن أن يقرأ مكان «العليم» «الحكيم»، بل أن يضع آية الرحمة مكان آية العذاب)، راجع «التمهيد في علوم القرآن ١: ٣١٧».

المبحث الثالث

التحريف الإجمالي والتفصيلي

ذكرنا سابقاً أن التحريف إما إجمالي أو تفصيلي، وما نحن بصدد البحث فيه هو التحريف التفصيلي، الناشئ بعد العلم بالتفصيل بحدوث الزيادة أو النقصان في القرآن، وهو الداخل في محل النزاع والبحث.

أما التحريف الإجمالي، بمعنى العلم الإجمالي بوقوع التغيير في القرآن فهو خارج عن محل النزاع، مثل اختلاف القراءات أو الاختلاف في كون البسملة من القرآن أو لا.

فالملاك في التحريف الداخل في محلِّ النِّزاع، سواء بالزيادة أو النقصان، عدم الكون في كلتا الصورتين، من كلام الله الواقعي الحقيقي النازل بالوحي على قلب رسول الله ﷺ.

ففي مسألة اختلاف القراءات، لا شك في كون إحداها مطابقة

للقرآن الواقعي.

وفي مسألة البسملة، لا شك أن النّبي ﷺ كان يقرؤها في ابتداء كلّ سورة، فالاختلاف، إذاً، في جزئيتها من كلّ سورة، إذ القائلون بالجزئية، يقولون بأن القرآن الواقعي مع الجزئية، والمنكرون لها، يقولون بأن القرآن الواقعي بدونها، وفي النتيجة فلا احتمال في كلا القولين بكون ما في القرآن غير كلام الله الحقيقي الواقعي.

ومن كلا القولين ينشأ إجماع مركّب على أن القرآن لا يحتوي إلاّ على كلام الوحي، وليس فيه كلام بشر، والأمر نفسه ينطبق على مسألة اختلاف القراءات.

وعليه، ففي موارد التحريف الإجمالي، وإن لم يشخّص الأمر في مسألة الكلام الواقعي أو القراءة الحقيقيّة الواقعية، إلا أن هذا النّوع من التّحريف خارج عن محل النزاع، إذ محلُّه هو التحريف القائم على فكرة ثبوت حذف شيء من القرآن الواقعي أو الزيادة عليه.

عدم كفاية خبر الواحد لإثبات التحريف

كما أنه يجب إثبات آيات القرآن بـدليل قطعـي وعلمـي، وعـدم الاكتفاء بمجرَّد خبر الواحد.

كذلك الأمر في مسألة التحريف، إذ لابُدَّ للقائلين بـه، مـن إقامـة دليل قطعي وعلمي عليه.

بعبارة أخرى، عندما لا نكتفي بخبر الواحد وأمثاله من الأدلَّة الظَّنيَّـة، لإثبات الأمور الاعتقادية، كذلك الأمر في مسألة القرآن الـذي يعتبـر أهـمّ مصدر ودليل في الشريعة، لا يمكن القبول، بـأي شـكل مـن الأشـكال، بخبر الواحد لإثبات آية من القرآن أو نفيها عنه، لذا ذكر الـشيخ الطوسـي في مقدمة تفسيره (التبيـان)، أن الروايـات الدالـة علـى التحريـف، كلهـا أخبار آحاد لا تفيد العلم، فلا تجدي نفعاً في إثبـات التحريـف، إذ هـي من المسائل التي لا تثبت إلا بما يفيد العلم والقطع[1].

---

(١) التبيان ١: ٣.

المبحث الخامس

آراء علماء الإماميَّة في عدم تحريف القرآن

يعتقد أعاظم المحقِّقين وكبار العلماء من الإماميَّة، بعدم تحريف القرآن، بحيث إنَّ القرآن الذي بين أيدينا الآن، هو نفس القرآن الذي نزل على قلب رسول الله ﷺ، بدون أية زيادة أو نقصان.

وسنستعرض بشكل موجز في هذا المبحث لأقوال بعض أساطين أولئك العلماء الذين تعتبر كتبهم محور الآراء العلمية والاعتقادية للشِّيعة، ولكن قبل ذلك لابُدَّ من الإشارة إلى نقطتين أساسيتين:

آ- في بعض كتب علوم القرآن، ينسب القول بتحريف القرآن إلى جماعة من أخباريِّي[1] الإمامية، كما أن بين أهل السُّنَّة، من يقول

---

(١) الأخباريَّة: فرقة من علماء الإماميَّة، يعتمدون على الأحاديث الواردة عن أهل البيت عليهم السلام مصدراً لعقائدهم وأساساً لأحكامهم، ولا يرجعون إلى غيرها من المصادر إلا إذا كانت مؤيدة لتلك الأحاديث، وقد يُسمون المقلدة.(المترجم).

بذلك كالحشوية[١].

ولكن ما ينبغي ذكره هنا، أن بين أخباريِّي الشيعة مجموعة من كبار علمائهم يعتقدون بعدم تحريف القرآن كالشيخ الحرّ العاملي صاحب كتاب (**وسائل الشيعة**)، إذ كتب في ذلك رسالة مستقلة.

وعليه، فكون الشخص أخْبَارِيًّاً لا يلازم اعتقاده بالتحريف.

ب- لا شك أن القول بعدم التحريف بالزيادة، هو مورد إجماع علماء الإمامية، أمّا في مورد عدم التحريف بالنقصان فقد ادّعى الإجماع على ذلك كبار علمائهم كالمحقق البغدادي في (**شرح الوافية**)[٢]، والمرجع الشيعي الكبير الشيخ جعفر كاشف الغطاء، في كتابه (**كشف الغطاء**)[٣].

وعليه، يمكن ادّعاء الإجماع بين علماء الإماميَّة على عدم

---

(١) (...قال الجرجاني : وسميت الحشوية حشويةً لأنهم يحشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ، وقال : وجميع الحشوية يقولون بالجبر والتشبيه وتوصيفه تعالى بالنفس واليد والسمع والبصر، وقالوا : إن كل حديث يأتي به الثقة من العلماء فهو حجة أياً كانت الواسطة، وقال الصفدي: إن الغالب في الحنفية معتزلة، والغالب في الشافعية أشاعرة، والغالب في المالكية قدرية، والغالب في الحنابلة حشوية...). راجع «بحوث في الملل والنحل ١: ١٢٤».

(٢) ألاء الرحمن ١: ٦٥.

(٣) المصدر السابق ١: ٦٤.

تحريف القرآن سواء بالزيادة أو النقصان.

وفيما يلي آراء بعض كبار علماء الإماميَّة في هذا المجال:

١- الفضل بين شاذان، ويعتبر من أبرز مصنفي الشّيعة في القرن الثالث الهجري، حيث نسب في كتابه **(الإيضاح)** مقولة التحريف إلى فرق أخرى، بعد ما أنكر القول بالتحريف بالنقصان في القرآن[١].

٢- شيخ المحدّثين أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الصدوق الذي يُعدّ من كبار علماء الشيعة في القرن الرابع الهجري، حيث ذكر في رسالته **(الاعتقادات)** التي وضعها لبيان معتقدات الشيعة الإماميّة ما يلي:

«اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه ﷺ، هو ما بين الدفَّتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مائة وأربع عشرة سورة» ثم أضاف: **«ومن نسب إلينا أنّا نقول أنه أكثر من ذلك فهو كاذب»**[٢]

ويظهر من كلامه، وهو من أبرز علماء الإماميَّة ومعروف بتبحّره في الحديث والتاريخ، استنكاره لنسبة التحريف إلى الإماميّة.

---

(١) الإيضاح: ٢٠٩.

(٢) الاعتقادات: ٨٤.

٣- السيد المرتضى علم الهدى علي بن الحسين الموسوي، وهو من كبار علماء الإماميَّة وأصولييهم، حيث قال في أجوبة المسائل الطرابلسية:

«إن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان، والحوادث الكبار، والوقائع العظام، والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة، فإن العناية اشتدَّت والدواعي توفَّرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حدٍّ لم يبلغه فيما ذكرناه، لأن القرآن معجزة النبوة، ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية، حتى عرفوا كلّ شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيَّراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد؟!»[1].

وأضاف: **«إن القرآن كان على عهد رسول الله ﷺ مجموعاً مُؤلَّفاً على ما هو عليه الآن... »**[2].

واستدلّ على ذلك أيضاً بأن القرآن كان يُدرَس ويُحفَظ جميعه في ذلك الزمان، حتى عيَّنَ ﷺ على جماعة من الصحابة في حفظهم

---

(١) مجمع البيان ١: ١٥.

(٢) المصدر السابق.

له، وإن كان يعرض على النبي ﷺ ويتلى عليه، وإن جماعة من الصحابة مثل عبد الله بن مسعود وأُبي بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النبي ﷺ عدة ختمات[١].

وأضاف: «**إن من خالف في ذلك من الإماميَّة والحشوية لا يعتدُّ بخلافهم، فإن الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث، نقلوا أخباراً ضعيفة ظنوا صحتها، لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته**»[٢].

٤- الشيخ محمد بن الحسن أبو جعفر الطوسي،ذكر في مقدمة تفسيره:

«**... وأما الكلام في زيادته ونقصانه فممَّا لا يليق به أيضاً، لأن الزيادة فيه مُجَمعٌ على بطلانها، والنقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا، وهو الذي نصره المرتضى- رحمه الله تعالى- وهو الظاهر في الروايات، غير أنه رويت روايات كثيرة، من جهة الخاصَّة والعامَّة، بنقصان كثير من آي القرآن، ونقل شيء منه من موضع إلى موضع،**

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

طريقها الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، والأولى الإعراض عنها...»[١].

٥- الشيخ الفضل بن الحسن أبو علي الطبرسي، ذكر في مقدمة تفسيره:

«... ومن ذلك، الكلام في زيادة القرآن ونقصانه، فإنه لا يليق بالتفسير، فأمّا الزيادة فمُجمَعٌ على بطلانه، وأمّا النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة، أن في القرآن تغييراً ونقصاناً، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه...»[٢].

٦- السيد ابن طاووس، فقد صرَّح أن مصونية القرآن عن الزيادة والنقصان يقتضيه العقل والشرع، واستنكر ما روى العامة عن عثمان وعائشة، من أن في القرآن لحناً وخطأً، قائلاً: «**... قد تعجَّبت ممن استدَلَّ على أن القرآن محفوظ من عهد رسول الله ﷺ وأنه هو الذي جمعه، ثم قد ذكر ها هنا اختلاف أهل مكة والمدينة وأهل الكوفة والبصرة، واختار أن (بسم الله الرحمن الرحيم) ليست من السورة، فيا لله وللعجب إذا كان القرآن مصوناً من الزيادة والنقصان كما**

---

(١) التبيان ١: ٣.

(٢) مجمع البيان ١ : ١٥.

يقتضيه العقل والشرع، كيف كان يلزم أن يكون قبلها ما ليس فيها؟! ولو كان هذا جائزاً لكان في سورة براءة...»[١].

٧- الشيخ محمد محسن الشهير بالفيض الكاشاني، حيث قال:

«... قد استفاض عن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام حديث عرض الخبر المروِيّ على كتاب الله ليعلم صحته بموافقته له، وفساده بمخالفته.

فإذا كان القرآن الذي بأيدينا محرّفاً، فما فائدة العرض؟ مع أن خبر التحريف مخالف لكتاب الله مكذِّبٌ له فيجب ردُّه والحكم بفساده أو تأويله...»[٢].

ثم استشهد - رحمه الله - بكلام الشيخ الصدوق المتقدِّم، وبعض الأخبار.

٨- الشيخ محمد بن الحسين، الشهير ببهاء الدين العاملي، والمعروف بالشيخ البهائي، حيث قال:

«... الصحيح أن القرآن العظيم محفوظ عن ذلك، زيادةً كان أو نقصاناً، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

وما اشتهر بين الناس من إسقاط اسم أمير المؤمنين عليه السلام منه في

---

(١) سعد السعود: ٣٧٦.

(٢) تفسير الصافي ١: ٥١ .

بعض المواضع، مثل قوله تعالى: (يا أيها رسول الله بلِّغ ما أُنزل إليك في علي) وغير ذلك، فهو غير معتبر عند العلماء...»[١].

٩- الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي صاحب الموسوعة الحديثية الهامة (**وسائل الشيعة**)، حيث ذكر في رسالته حول إثبات عدم التحريف:

«...إن من تتبّع الأخبار وتفحَّص التواريخ والآثار علم علماً قطعياً بأن القرآن قد بلغ أعلى درجات التواتر، وأن آلاف الصحابة كانوا يحفظونه ويتلونه، وأنه كان على عهد رسول الله ﷺ مجموعاً مؤلَّفاً...»[٢].

١٠- الشيخ جعفر المعروف بكاشف الغطاء، والذي يُعدُّ من كبار فقهاء الشيعة، حيث ذكر في كتابه القَيِّم (**كشف الغطاء**):

«... لا ريب وأنه (القرآن) محفوظ من النقصان بحفظ الملك الدَّيَّان، كما دلَّ عليه صريح القرآن وإجماع العلماء في كلّ زمان، ولا عبرة بالنادر...»[٣].

---

(١) آلاء الرحمن ١: ٦٥.

(٢) دفاع از حريم قرآن (باللغة الفارسية): ٢٤.

(٣)آلاء الرحمن ١: ٦٤.

فكيف إذاً يمكن نسبة القول بالتحريف إلى علماء الإماميّة؟

أليس ذلك من الافتراءات الواضحة التي تعتبر من المحرَّمات المسلَّمة؟

بل كيف يمكن نسبة التحريف إلى طائفة تقوم عقائدها وبقاء أفكارها على القرآن الكريم؟

المبحث السادس

الفرق بين القرآن وسائر الكتب السماوية

من الأسئلة الهامة التي تطرح في هذا المجال:

ما الفرق بين القرآن وسائر الكتب السماوية حتى يمنع ادّعاء وقوع التحريف في الأول،في حين أن وقوع التحريف في سائر الكتب الأخرى من المسلّمات الواضحة ؟.

مما استدلّ به البعض لإثبات تحريف القرآن ما يلي:

من جهة، التسليم بوقوع التحريف في الكتب السابقة.

ومن جهة أخرى، فهم يسلّمونَ بتواتر الروايات بين الفريقين، على وقوع كلّ ما جرى على الأمم السابقة، في هذه الأمة، كما في الرواية التالية:

قال رسول الله ﷺ: **(كلُّ ما كان في الأمم السالفة فإنه يكون في**

هذه الأمة مثله، حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة)[1].

وعليه، يلزم من ذلك أن القرآن شأنه شأن سائر الكتب السماوية السابقة، وقع فيه التحريف.

إن التحقيق في الجواب عن مثل تلك الشبهات والروايات يجب أن يتم في معرض الرَّدّ على شبهات القائلين بالتحريف[2]، حيث ذكر البعض أن التحريف الذي وقع في الكتب السابقة هو التحريف المعنوي والتفسير بالرأي، وقد أشار القرآن إلى وقوع مثل ذلك في

---

(١) بحار الأنوار ٥١: ٢٥٣.

(٢) وقد رد السيد الخوئي على مثل هذه الشبهة بما يلي:

١- إن الروايات السابقة، أخبار آحاد لا تفيد علماً ولا عملاً، ودعوى التواتر فيها لا دليل عليها...

٢- دلالة الروايات السابقة على وقوع الزيادة في القرآن، وهي باطلة... (كما ثبت في محلّه)..

٣- إن كثيراً من الوقائع التي حدثت في الأمم السابقة لم يصدر مثلها في هذه الأمة، كعبادة العجل... وغرق فرعون...، فلا بد من إرادة المشابهة في بعض الوجوه. وعلى ذلك فيكفي في وقوع التحريف في هذه الأمة عدم اتباعهم لحدود القرآن، وإن أقاموا حروفه...

٤- لو سُلِّمَ تواتر هذه الروايات سنداً، وصحتها دلالةً، لما ثبت بها وقوع التحريف فيما مضى من الزمن، فلعله يقع في المستقبل... كما يظهر من رواية البخاري تحديده بقيام الساعة، فكيف يُستدلُّ بذلك على وقوع التحريف في صدر الإسلام، وفي زمان الخلفاء؟. راجع «البيان في تفسير القرآن : ٢٢٠-٢٢١».

كتب الأمم السابقة، مصرِّحاً أن التوراة والإنجيل وسائر الكتب الأخرى النازلة، كانت محفوظة عند علمائهم، حيث يقول تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيهِمْ مِّن رَّبِّهِمْ لأَكَلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾[1].

ولا دليل فيها على وقوع التحريف بالزيادة والنقصان، علاوةً على ذلك، فلا دليل أو شاهد في كلمات العلماء على وقوع ذلك النوع من التحريف.

لكن ما نحن بصدده بيان الفرق الجوهري بين القرآن وسائر الكتب السماوية، وهو:

أن الكتاب الشريف من أوّل نزوله طُرِحَ كمعجزة خالدة من قِبَل الله تعالى لرسوله محمدﷺ فهو محفوظ من التحريف والتغيير، خلافاً للكتب السماوية الأخرى التي لم تُطرَح كذلك.

---

(١) سورة المائدة: الآية ٦٦.

المبحث السابع

مراحل نزول القرآن ومواطنه

من النقاط الهامّة الداخلة في محل النزاع هو تحديد المرحلة التي يدّعى وقوع التحريف فيها.

إذ من المعلوم، وكما ذكر في الآيات الشريفة، أن القرآن الكريم مرَّ بمراحل عديدة، وهي:

المرحلة الأولى:

اللوح المحفوظ، من الواضح أنه لا يمكن أن يكون القرآن في هذه المرحلة قابلاً للتحريف، إذ هو موجود عند الله، محفوظاً من كلّ أذى، بعيداً عن متناول البشر[1].

---

(١) يقول تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾، سورة البروج: الآيتان ٢١-٢٢

المرحلة الثانية:

نزول القرآن بواسطة الأمين جبرئيل عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وآله، وهي كسابقتها من المراحل غير قابلة للتحريف، لعصمة الملك جبرئيل عليه السلام في تَنْزِيل الوحي[1].

المرحلة الثالثة:

عرض القرآن من قبل رسول الله صلى الله عليه وآله على الناس، أي بيان رسول الله صلى الله عليه وآله ما نزل به جبرئيل عليه السلام على قلبه صلى الله عليه وآله للناس بدون زيادة أو نقصان.

من الواضح أن القرآن في هذه المرحلة لم يتعرَّضْ للتّحريف، حيث تمَّ جمعه وترتيبه وتدوينه كاملاً تاماً في زمن النبي صلى الله عليه وآله، وحفظه كثير من الأصحاب، ثمَّ جرى نقله بالتواتر إلى الأجيال التالية.

المرحلة الرابعة:

وهي عبارة عن النسخ القرآنية الحاكية عن ذلك القرآن المتواتر، والتي توجد بين أيدينا بصورة مطبوعة أو مخطوطة والتي تحكي عن تلك الحقيقة القرآنية النازلة من الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وآله.

---

(١) يقول تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾ سورة الشعراء: الآيتان ١٩٣-١٩٤.

من البديهي أن التحريف بمعنى الاختلاف في القراءات ونظيرها محتمل الوقوع في هذه المرحلة، كما أن من الممكن وقوع التحريف بالزيادة أو النقصان في هذه المرحلة (أثناء الطبع أو النسخ مثلاً).

فالداخل في محلّ البحث هو القرآن المنقول بالتواتر الذي يحتفظ في كلّ زمان ومكان بحقيقة واحدة وعنوان واحد وهو كلام الله الحقّ المُنْزَل.

في الآية الشريفة: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فإن الضمير في لفظة (له) يرجع إلى القرآن المنزل، تلك الحقيقة القرآنية الواحدة التي تحكي المصاحف والنسخ القرآنية الموجودة بين أيدينا عنها.

وما قاله بعض المحدّثين من أن المراد من الحفظ الوارد في الآية الشريفة هو حفظه تعالى كتابه في المحلّ الأعلى،كاللوح المحفوظ، قبل نزوله وعرضه على البشر، فهو كلام باطل لا دليل عليه، بل يمكن به نفي الإعجاز لأنّ القرآن في هذه المرحلة غير قابل للتحريف أصلاً.

المبحث الثامن

تحريف القرآن بين الإمكان العقلي والوقوع الفعلي

يستفاد من آية (الحفظ) أن القرآن قابل للتحريف عقلاً، إذ لو لم يكن كذلك لما تكفَّل الله بحفظه، ولكن الله تعالى بوعده القاطع بالحفظ قد ألغى ذلك الإمكان العقلي المحض عن الحدوث، بعدم إمكان وقوعه فعلاً.

المبحث التاسع

هل يستلزم الاستدلال بالقرآن على عدم تحريفه للدور؟

استدَلَّ كثير من العلماء بالآيات القرآنية لإثبات عدم تحريف القرآن، وما سنناقشه فيما يلي، هو الإجابة على السؤال التالي: هل يستلزم مثل ذلك الاستدلال للدور المستحيل[1] أم لا؟

إذ يعتقد البعض أن الاستدلال بالآيات القرآنية لإثبات بطلان نظرية التحريف مستلزم للدور، ويذكرون لتوضيح ذلك مايلي:

أولاً: من جهة، يتوقف نفي تحريف القرآن على حُجِّيَّة تلك الآيات القرآنية (التي يُستَدَلُّ بها على عدم التحريف).

ومن جهة أخرى، فإن حُجِّيَّة تلك الآيات متوقفة على نفي التحريف.

---

(١) الدور: هو توقف الشيء على نفسه، أي: يكون هو نفسه علة نفسه، بواسطة أو بدون واسطة، والدور مستحيل بالبداهة العقلية (المترجم).

وعليه، فإن نفي التحريف متوقف على نفي التحريف، وهو الدور المستحيل.

ثانياً: من جهة، تتوقف حُجِّيَّة الآيات المذكورة على نفي التحريف.

ومن جهة أخرى، فإن نفي التحريف متوقف أيضاً على حُجِّيَّة تلك الآيات.

وعليه، فإن حُجِّيَّة تلك الآيات الشريفة متوقفة على حُجِّيَّة نفسها، وهنا دور محال من جهة العلِّيَّة.

لهذه الشبهة ردود عديدة، نناقشها فيما يلي:

الرَّدّ الأول:

أجاب به المرحوم المحقق الخوئي رحمه الله في كتابه القيِّم البيان:

(... وأمَّا من يرى أنهم (أي المعصومين عليهم السلام) حجج الله على خلقه، وأنهم قُرَنَاء الكتاب في وجوب التمسُّك فلا تَرِدُ عليه هذه الشبهة، لأنَّ استدلال العترة بالكتاب وتقرير أصحابهم عليه، يكشف عن حُجِّيَّة الكتاب الموجود، وإن قيل بتحريفه، غاية الأمر أن حُجِّيَّة الكتاب، على القول بالتحريف، تكون متوقِّفةً على

إمضائهم...)[١]

وهذا الرَّدّ لا يخلو من إشكال، لعدة أسباب:

أولاً: هذا الرَّدّ يفيد المعتقدين بولاية الأئمَّة المعصومين عليهم السلام، في حين ينبغي الرَّدّ على مثل تلك الشبهة بطريقة وافية كافية تستطيع كافَّة الفرق الإسلامية المؤمنة بالقرآن ككتاب إلهي أن تتبنَّاه.

ثانياً: هذا الرَّدّ في الحقيقة تقوية لأصل الشبهة، إذ إنه ليس استدلالاً بالآيات الشريفة فحسب، بل بها مع إمضاء وتقرير المعصوم عليه السلام.

وهذا، مضافاً إلى أنه خلاف المدَّعى، فإنه خلاف ظاهر حديث الثقلين[٢] الدال على أن القرآن هو(الثقل الأكبر) ودليل وحجة مستقلة بذاتها.

الرَّدّ الثاني:

من ادَّعى تحريف القرآن، حدَّد دائرته بآيات معينة، أشير إليها في بعض الروايات، أما الآيات التي يُستدَلُّ بها لإثبات عدم تحريف القرآن فهي خارجة عن تلك الدائرة.

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ٢٠٩.

(٢) سيأتي المؤلف بنصّ حديث الثقلين في المبحث الرابع عشر (المترجم).

بعبارة أخرى، فإن القائلين بالتحريف يعتقدون بعدم وقوع التحريف في الآيات التي يُستدَلُّ بها على عدم التحريف.

وهذا الرَّدّ لا يخلو من إشكال، إذ فيما يتعلق بالتحريف توجد نظريتان:

الأولى: يعتقد البعض، طبقاً لبعض الروايات، بوقوع التحريف في مواضع معيَّنة من الآيات القرآنية (لا تشمل الآيات المستدَلّ بها على عدم التحريف).

وحسب هذه النظرية فإن الرَّدّ الثاني صحيح.

الثانية: بِغَضِّ النظر عن الروايات، يدَّعي البعض بوجود علم إجمالي بوقوع التحريف في القرآن، وبناءً عليه، فإن دائرة التحريف تشمل تلك الآيات التي يُستدَلُّ بها على عدم التحريف (لأن كلّ آية عنده تحتمل وقوع التحريف فيها).

وحسب هذه النظرية فالرَّدّ الثاني غير صحيح.

الرَّدّ الثالث:

ذكر البعض في معرض الرَّدّ على ذلك الإشكال، أن الإجماع قائم على عدم وقوع التحريف في تلك الآيات التي يُستدَلُّ بها على عدم وقوع التحريف.

وهذا الرَّدّ قابل للمناقشة، لأن القائلين بذلك إن كانوا يدَّعون العلم الإجمالي بوقوع التحريف في القرآن، فلا يمكنهم حينئذ أن يُخرِجوا تلك الآيات من دائرة العلم الإجمالي.

وبعبارة أخرى، لا يقدر هؤلاء أن يدخلوا في المُجْمِعين وإلا يلزم من وجود نظريتهم تلك عدمها.

الرَّدّ الرابع:

ذكر والدنا المحقق الفقيه المعظم آية الله العظمى الشيخ محمد فاضل اللنكراني دام ظله في مقام حلِّ هذا الإشكال ما يلي:

«إن الاستدلال إن كان في مقابل من يدَّعي التّحريف في موارد مخصوصة وهي الموارد التي دلّت عليها روايات التحريف، فلا مجال للمناقشة فيه، لعدم كون آية الحفظ من تلك الموارد على اعترافه، ضرورة أنه لم تَرِد رواية تدل على وقوع التحريف في آية الحفظ أصلاً.

وإن كان في مقابل من يدَّعي التحريف في القرآن إجمالاً، بمعنى أن كلَّ آية عنده محتملة لوقوع التحريف فيها، وسقوط القرينة الدالَّة على خلاف ظاهرها عنها، فتارة يقول القائل بهذا النحو من التحريف بحُجِّيَّة ظواهر الكتاب، مع وصف التحريف،

وأخرى لا يقول بذلك، بل يرى أن التحريف مانع عن بقاء ظـواهر الكتاب على الحُجِّيَّة، وجواز الأخـذ والتمسُّك بهـا، ويعتقـد أن الدليل على عدم الحُجِّيَّة هو نفس وقوع التحريف.

فعلى الأوَّل، لا مجال للمناقشة في الاستدلال بآية الحفظ على عدم التحريف، لأنه بعد ما كانـت الظـواهر باقيـة علـى الحُجِّيَّـة، ووقوع التحريف غير مانع عن اتِّصاف الظواهر بهذا الوصف، كمـا هو المفروض نأخذ بظاهر آية الحفظ، ونستدِلُّ به على العدم كمـا هو واضح.

وعلى الثاني، الذي هو عبارة عن مانعية التحريف عـن العمـل بالظواهر والأخذ بها، فإن كان القائل بالتحريف مُدَّعِياً للعلـم بـه، والقطع بوقوع التحريف في القرآن إجمالاً، وكون كلّ آية محتملـة لوقوع التحريف فيها، فالاستدلال بآية الحفظ لا يضرّه، ولـو كـان ظاهرها باقياً على وصف الحُجِّيَّة، لأنَّ ظاهر الكتاب إنَّما هي حجة بالإضافة إلى من لا يكون عالماً بخلافه، ضرورةَ أنـه مـن جملـة الأمـارات الظنيـة المعتبـرة، وشـأن الأمـارة اختـصاص حُجِّيَّتِهـا بخصوص الجاهل بمقتضاها، وأمّا العالم بالخلاف المتيقن لـه فـلا معنى لحُجِّيَّة الأمارة بالإضافة إليه، فخبر الواحد – مـثلاً - الـدالُّ

على وجوب صلاة الجمعة إنَّما يعتبر بالنسبة إلى من لا يكون عالماً بعدم الوجوب، وأمَّا بالإضافة إلى العالِم فلا مجال لاعتباره بوجه، فظاهر آية الحفظ - على تقدير حُجِّيَّته أيضاً - إنَّما يُجدِي لمن لا يكون عالماً بالتحريف، والبحث في المقام إنما هو مع غير العالِم.

وإن كان القائل به لا يتجاوز عن مجرّد الاحتمال، ولا يكون عالماً بوقوع التحريف في الكتاب، بل شاكّاً، فنقول: مجرَّد احتمال وقوع التحريف، ولو في آية الحفظ أيضاً لا يمنع عن الاستدلال بها، لعدم التحريف، كيف وكان الدليل على عدم حُجِّيَّة الظواهر والمانع عنها هو التحريف، فمع عدم ثبوته واحتمال وجوده وعدمه، كيف يرفع اليد عن الظاهر، ويحكم بسقوطه عن الحُجِّيَّة؟ بل اللازم الأخذ به، والحكم على طبق مقتضاه الذي عرفت أن مرجعه إلى عدم تحقّق التحريف بوجه، ولا يستلزم ذلك تحقّق الدور الباطل، ضرورةَ أن سقوط الظاهر عن الحُجِّيَّة فرعُ تحقّق التحريف وثبوته، وقد فرضنا أن الاستدلال إنّما هو في مورد الشك وعدم العلم، ومن الواضح أن الشك فيه لا يوجِبُ سقوط

الظاهر عن الحُجِّيَّة، ما دام لم يثبت وقوعه، فتدبَّر جيِّداً...»[1]

الرَّدّ الخامس:

لايخفى أن التحريف مثل سائر الأمور الأخرى يحتاج إلى داعٍ وسبب، وبما أن دواعي تحريف القرآن كانت كثيرة جداً فلابُدَّ حينئذٍ من وقوع التحريف في تلك الآيات على نحوٍ تسقط دلالتها على عدم التحريف.

فمثلاً، في آية الحفظ فإن الجملة ﴿إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ التي يُستدَلُّ بها على عدم التحريف كان يمكن أن تحذف بكاملها أو تحذف لفظة (له) على الأقل منها.

وعليه، فإن بقاء تلك الكلمات في الآية قرينة واضحة على عدم وقوع التحريف، ويفيد الإنسان علماً واطمئناناً على ذلك.

أما في حالة القائلين بوجود العلم الإجمالي على وقوع التحريف،فإن هذه الآيات التي يُستدَلُّ بها على عدم التحريف تفيد العلم بخلافه، وبالتالي ففي موارد العلم الإجمالي نستطيع بواسطة هذه الآيات الدالة على عدم التحريف الخروج عن دائرة العلم الإجمالي بوقوع التحريف.

---

(١) مدخل التفسير:٢٠٢- ٢٠٣.

المبحث العاشر

ادِّعاءات التحريف

يتَّضح مما سبق أن هناك نوعين من الادِّعاء على التحريف:

الأول: توهَّم البعض أن دائرة التحريف تشمل بعض الآيات القرآنية التي وردت أحاديث في ثبوت تحريفها.

وعليه، فإن سائر الآيات القرآنية خارجة من دائرة التحريف والتغيير فهي محفوظة ومصونة يمكن الاستفادة من ظواهرها للاستدلال.

وهذا النوع من الادِّعاء يتمسَّك به من يستند إلى بعض الروايات الموجودة في بعض الكتب حول وقوع التحريف في القرآن[1].

الثاني: يدَّعي البعض بوجود العلم الإجمالي بوقوع التحريف في القرآن الكريم، وتبنَّى هذا القول جماعة ممن يتمسَّكون بدليل الاعتبار

---

(١) سيتضح من خلال المباحث القادمة ضعف الاستناد إلى مثل تلك الروايات (المترجم).

وأمثاله*.

---

* (...والغرض منه أن الاعتبار يساعد على التحريف، نظراً إلى أن ملاحظة بعض الآيات وعدم ارتباط أجزائها - صدرها وذيلها، أو شرطها وجزائها - تُشعِر بل تدلُّ على وقوع التحريف وتَحقُّق النقص بين الأجزاء، لوضوح أنه لا يمكن الالتزام بعدم الارتباط بين أجزاء آية واحدة فعدمه يكشف - لا محالة - عن نقص كلمة أو جملة مصحِّحة للارتباط ومكمِّلة للتناسب بين الأجزاء والتلاؤم بين الصدر والذيل أو الشرط والجزاء...) وقد ردَّ آية الله العظمى الشيخ اللنكراني دام ظله على هذا الادِّعاء بأدلَّة متينة، راجع «مدخل التفسير: ٢٩٢- ٢٩٥».

المبحث الحادي عشر

مناقشة الدليل العقلي والعقلائي في عدم التحريف

يستفاد من كلمات بعض العلماء تمسُّكهم بالدليل العقلي وبناء العقلاء في إثبات عدم التحريف، حيث صرَّح السيد ابن طاووس رحمه الله في كتابه (سعد السعود) أن مقتضى العقل هو بطلان التحريف، واستدلَّ البعض الآخر ببناء العقلاء على ذلك.

أما الدليل العقلي، فله طريقان:

الطريق الأول: يتَّضح من كلمات المحقّق الخوئي رحمه الله هذا الطريق على صورة دليل عقلي غير مستقل، نُلَخِّصه فيما يلي:

«...إن القائل بالتحريف:

- **إمَّا أن يدَّعي وقوعه من الشَّيْخَيْن، بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله.**
- **وإمَّا من عثمان بعد انتهاء الأمر إليه.**
- **وإمَّا من شخص آخر بعد انتهاء الدور الأول من الخلافة.**

وجميع هذه الدعاوى باطلة.

• أمَّا دعوى وقوع التحريف من أبي بكر وعمر، فيبطلها أنهما في هذا التحريف:

• إمَّا أن يكونا غيرَ عامِدَيْن، وإنَّما صدر عنهما من جهة عدم وصول القرآن إليهما بتمامه، لأنه لم يكن مجموعاً قبل ذلك.

• وإمَّا أن يكونا متعمِّدَيْن في هذا التحريف.

وإذا كانا عامِدَيْن:

فإمَّا أن يكون التحريف الذي وقع منهما في آياتٍ تمسُّ بزعامتهما.

وإمَّا أن يكون في آيات ليس لها تعلُّقٌ بذلك، فالاحتمالات المتصوَّرَة ثلاثة:

أمَّا احتمال عدم وصول القرآن إليهما بتمامه فهو ساقط قطعاً، فإنَّ اهتمام النبي ﷺ بأمر القرآن، بحفظه، وقراءته، وترتيل آياته، واهتمام الصحابة بذلك في عهد رسول الله ﷺ وبعد وفاته، يورِثُ القطع بكون القرآن محفوظاً عندهم، جمعاً أو متفرِّقاً، حفظاً في الصدور أو تدويناً في القراطيس، وقد اهتمُّوا بحفظ أشعار

الجاهلية وخطبها، فكيف لا يهتمُّون بأمر الكتاب العزيز، الذي عرَّضوا أنفسهم للقتل في دعوته، وإعلان أحكامه، وهجروا في سبيله أوطانهم، وبذلوا أموالهم، وأعرضوا عن نسائهم وأطفالهم، ووقفوا المواقف التي بيَّضوا بها وجه التاريخ؟...

على أن روايات الثقلين المتضافرة دالّة على بطلان هذا الاحتمال، فإن قوله ﷺ: «إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي» لا يصحّ إذا كان بعض القرآن ضائعاً في عصره، فإن المتروك حينئذٍ يكون بعض الكتاب لا جميعه، بل وفي هذه الروايات دلالةٌ صريحة على تدوين القرآن، وجمعه في زمان النبي ﷺ لأنَّ الكتاب لا يَصدُقُ على مجموع المتفرِّقات، ولا على المحفوظ في الصدور...

ومن الواضح بطلان جميع ذلك.

وأما احتمال تحريف الشيخين للقرآن عمداً في الآيات التي لا تمسّ بزعامتهما، وزعامة أصحابهما فهو بعيدٌ في نفسه، إذ لا غرض لهما في ذلك، على أن ذلك مقطوع بعدمه...

وأما احتمال وقوع التحريف من الشيخين عمداً، في آيات تمسّ بزعامتهما فهو أيضاً مقطوع بعدمه، فإن أمير المؤمنين عليه السلام

وزوجته الصديقة الطاهرة عليها السلام وجماعة من أصحابه قد عارضوا الشيخين في أمر الخلافة، واحتجُّوا عليهما بما سمعوا من النبي صلى الله عليه وآله واستشهدوا على ذلك من شهد من المهاجرين والأنصار، واحتجُّوا عليه بحديث الغدير وغيره...

ولو كان في القرآن شيء يمسُّ زعامتهم لكان أحقَّ بالذكر في مقام الاحتجاج، وأحرى بالاستشهاد عليه من جميع المسلمين، ولاسيَّما أن أمر الخلافة كان قبل جمع القرآن على زعمهم بكثير، ففي ترك الصحابة ذكر ذلك في أول أمر الخلافة وبعد انتهائها إلى علي عليه السلام دلالة قطعية على عدم التحريف المذكور.

وأمَّا احتمال وقوع التحريف من عثمان فهو أبعد من الدعوى الأولى:

١- لأنَّ الإسلام قد انتشر في زمان عثمان على نحوٍ ليس في إمكان عثمان أن ينقص من القرآن شيئاً، ولا في إمكان من هو أكبر شأناً من عثمان.

٢- ولأن تحريفه، إن كان للآيات التي لا ترجع إلى الولاية، ولا تمسّ زعامة سلفه بشيء، فهو بغير سبب موجب، وإن كان للآيات التي ترجع إلى شيء من ذلك فهو مقطوع بعدمه، لأنَّ

القرآن لو اشتمل على شيء من ذلك وانتشر بين الناس لما وصلت الخلافة إلى عثمان.

٣- ولأنه لو كان محرِّفاً للقرآن، لكان في ذلك أوضحُ حجَّة، وأكبرُ عذرٍ لَقَتَلةِ عثمان في قتله علناً، ولَمَا احتاجوا في الاحتجاج على ذلك إلى مخالفته لسيرة الشيخين في بيت مال المسلمين، وإلى ما سوى ذلك من الحجج.

٤- ولكان من الواجب على علي عليه السلام بعد عثمان أن يَرُدَّ القرآن إلى أصله، الذي كان يُقرَأ به في زمان النبي صلى الله عليه وآله...

فيكون إمضاؤه عليه السلام للقرآن الموجود في عصره دليلاً على عدم وقوع التحريف فيه.

وأمّا دعوى وقوع التحريف بعد زمان الخلفاء فلم يدِّعِها أحد فيما نعلم...»[1].

ولا احتمال رابعاً يمكن تصوّره عقلاً.

وبالتالي نستنتج بأن وقوع التحريف في القرآن مرفوض عقلاً وتأريخاً مع ملاحظة أن هذا الدليل ليس عقلياً بحتاً بل بضم التحليل

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ٢١٥- ٢١٩.

التاريخي إليه.

الأول الثاني: ويتَّضح بعد ذكر مقدِّمتين أساسيتين:

أ- إن الدين الإسلامي هو خاتم الأديان السماوية وأكملها، جاء إلى الناس كافَّة، فهو باقٍ حتى يوم القيامة.

ب- مثل ذلك الدين لابُدَّ له من دستور دائم وخالد يستقي منه القوانين والأنظمة (وهو القرآن الكريم).

من ضمِّ هاتين المقدِّمتين نجد أن العقل يحكم بلزوم حفظ الشارع المقدَّس لذلك الدستور وهو القرآن الكريم من التحريف والتغيير.

وهذا الدليل العقلي يمكن الإشكال عليه من جهة أن حكم العقل السابق جاء بصورة شرطية حيث تمَّ ربط هداية القرآن لجميع الناس في كافَّة شؤون حياتهم إلى يوم القيامة بمصونيته عن التحريف.

إلا أن هذا القدر من الاستدلال لا يفيدنا في محلِّ النزاع، وهو وقوع التحريف أو عدمه، ولا يستطيع العقل أن يتدخَّل فيه بصورة مستقلة.

أما بناء العقلاء فقد استدلّ به بعض العلماء لإثبات عدم التحريف كما يلي:

(إن تحريف كلام أي كاتب وتغيير مطالب أي كتاب خلاف الطبيعي والأصل، لذا جرت سيرة العقلاء على عدم أخذ التحريف بعين الاعتبار.

وعليه، فإن مصونية القرآن عن التحريف أمر طبيعي ومقتضى الأصل والقاعدة الأولية)[1].

إلا أن هذا الدليل يصحُّ إذا كان الكتاب عادياً، لا يستدعي وقوع التحريف فيه، أما في حال كتاب كالقرآن الكريم الذي توجد دَوَاعٍ وأسباب كثيرة لتحريفه من قبل الكفار والملاحدة، فلا يمكن جريان الدليل السابق فيه.

---

(١) دفاع از حريم قرآن: ٤٢.

المبحث الثاني عشر

أوضح الآيات دلالةً على عدم التحريف

ادَّعى جمع من المحقِّقين أن أكثر الآيات وضوحاً وصراحةً في إثبات عدم تحريف القرآن، هي الآية التالية:

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لاَّ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[1].

بل ادَّعى البعض إجماع المفسّرين على أن هذه الآية هي الأصرح من بين آيات الكتاب الشريف على عدم تحريف القرآن.

ويمكن الاستدلال بهذه الآية عبر عدّة طرق هي:

الطريق الأول:

وصف الله تعالى القرآن في هذه الآية (**بالعزَّة**)، ومن المعلوم أن

---

(١) سورة فصلت: الآيتان ٤١- ٤٢.

هذه اللفظة، من وجهة نظر اللغوي[١]، لا تطلق على شيء إلا إذا كان غير قابل للتغيير ومحفوظاً من النقص.

الطريق الثاني:

في تلك الآية دخلت صيغة النفي على طبيعة وجنس الباطل، وحسب القاعدة في مثل هذه الموارد فإنها تفيد العموم.

وبعبارة أخرى، فإن الآية الكريمة تنفي جميع أنواع وأصناف الباطل عن الكتاب الكريم.

وبما أن الباطل في اللغة يعني الفاسد، فمن البديهي أن يكون التحريف من المصاديق البارزة والواضحة له.

الطريق الثالث:

في هذه الآية يُعلِّلُ تعالى حكمه بحفظ الكتاب بأنه نازل من الله الحكيم الحميد، فلا يمكن للباطل أن يجد سبيلاً إليه، وهذا التعليل يدلّ بشكل واضح أن التحريف والتغيير لا يتناسب مع هذا الكتاب النازل من الله الحكيم.

---

(١) يقول ابن منظور في لسان العرب: «وقيل: هو محفوظ من أن يُنقَصَ ما فيه فيأتيه الباطل من بين يديه، أو يزاد فيه فيأتيه الباطل من خلفه، وكلا الوجهين حسن، أي حُفِظَ وعزَّ من أن يلحقه شيء من هذا» (المترجم).

أما ما ذكره المرحوم النوري من أنه بالرغم من أن التغيير في القرآن من مصاديق الباطل، إلا أن مقصود هذه الآية معنى خاص للباطل وهو الناشئ من تناقض الأحكام وتكاذب الأخبار، فقد ردَّ بعضهم بأن إرادة خصوص التناقض والتكاذب لا يتناسب مع وصف الكتاب بالعزَّة.

وبعبارة أخرى، فإن هذا التوصيف يقتضي استبعاد جميع أقسام الباطل من هذا الكتاب، لا قسماً خاصاً منه.

وهذا الجواب يحتاج إلى توضيح وتكميل، وهو:

أن ظاهر الآية الشريفة تدلّ على أن هذا الكتاب عزيز مطلقاً، والعزَّة المُطلقة لا تقتضي إرادة خصوص التكاذب والتناقض لمخالفته للإطلاق المذكور.

ولعل أهمّ إشكال ورد على هذا الاستدلال بهذه الآية الشريفة هو مخالفته تفسيراً اتَّفق عليه علماء كبار من العامّة والخاصّة.

وبعبارة أخرى، فإن تفسير الآية الكريمة بحيث تدلُّ على عدم التحريف، لم يقل به أحد من المفسرين.

فالشيخ الطوسي في تفسيره ذكر خمسة احتمالات في تفسير الآية: «... **أحدها: أنه لا تعلق به الشبهة من طريق المشاكلة، ولا**

الحقيقة من جهة المناقضة وهو الحق المخلص والذي لا يليق به الدنس.

والثاني: قال قتادة والسدي: معناه، لا يقدر الشيطان أن ينقص منه حقاً ولا يزيد فيه باطلاً.

الثالث: أن معناه لا يأتي بشيء يوجب بطلانه مما وجد قبله ولا معه ولا مما يوجد بعده.

وقال الضحاك: لا يأتيه كتاب من بين يديه يبطله ولا من خلفه آي ولا حديث من بعده يكذبه.

الرابع: قال ابن عباس: معناه لا يأتيه الباطل من أول تنزيله ولا من آخره.

والخامس: إن معناه لا يأتيه الباطل في أخباره عما تقدم ولا من خلفه ولا عما تأخر...)[1].

وذكر الشريف الرضي في كتابه (حقائق التأويل) ما يلي:

«... ومن أحسن ما قيل في تفسير ذلك:

(إنه لا يشبه كلاماً تقدمه، ولا يشبهه كلام تأخر عنه، ولا

---

(١) التبيان ٩: ١٣١ .

يتصل بما قبله ولا يتصل به ما بعده، فهو الكلام القائم بنفسه البائن من جنسه، العالي على كل كلام قُرِن إليه وقيس به)[1]

وللجواب على الشبهة يمكن القول:

١- بعض ما ذكر من تفاسير للآية، كما نقل عن السدّي وقتادة، يتناسب مع تفسيرها بعدم التحريف.

٢- لو سلَّمنا عدم تبنّي أي من المفسّرين القول بعدم التحريف في تفسيرهم للآية، إلاّ أنه ثبت في محله أن أحد أصول التفسير هو الاعتماد على ظواهر الكتاب، ولا ريب أن ظاهر الآية تدل على المطلوب.

علاوة على ذلك، فإنه لا حُجِّيَّة لقول المفسّرين ما لم يستندوا في أقوالهم إلى المعصوم عليه السلام.

٣- ما ورد من روايات في تفسير الآية لتوضيح معنى الباطل، فإنها جاءت في مقام بيان مصاديق الباطل لا في مقام حصرها.

---

(١) حقائق التأويل: ١٠٢.

المبحث الثالث عشر

هل يستلزم القول بالتحريف سقوط ظواهر الكتاب عن الحجِّيَّة؟

لا يكون هذا السؤال المطروح صحيحاً إلا إذا كان مُدَّعي التحريف يقول بوجود العلم الإجمالي بوقوع التحريف في القرآن.

إذ في مثل هذه الحالة،كما ذكر البعض، تحتمل كلّ آية وقوع التحريف فيها، وبالتالي يمكن التَّمسُّك بالأصل العقلائي الهام وهو (أصالة عدم القرينة) في الاستدلال بظاهر الآية.

وبعبارة أخرى، لا نحتاج لإثبات حُجِّيَّة الكتاب، في مثل هذه الحالة، إلى إمضاء وتقرير المعصوم عليه السلام، بل يكفي هذا الأصل العقلائي للاستدلال بالظواهر.

وهذا القول صحيح، في حال تجويز العقلاء التَّمسُّك بهذا الأصل عند احتمال وجود قرينة متصلة، في حين يُظهِر التحقيق، تجويز العقلاء التَّمسُّك بهذا الأصل في الموارد التي يحتمل المخاطب وجود قرينة منفصلة في كلام المتكلم (أما في موارد احتمال وجود قرينة

متصلة فلا يمكن الاستعانة بهذا الأصل).

وعليه، في حالة القول بالتحريف الناشئ عن العلم الإجمالي، يوجد احتمال حذف قرينة متصلة أثناء التحريف، فلا طريق، حينئذ، للتمسُّك بظواهر الكتاب الشَّريف إلا تقرير وإمضاء المعصوم عليه السلام، وهذا مخالف لظاهر حديث الثَّقَلين.

المبحث الرابع عشر

دلالة حديث الثقلين على عدم التحريف:

من بين أهمّ الروايات الدالّة على عدم التحريف، هو حديث الثقلين المتواتر الذي رواه ما يقارب ٣٣ من كبار الصحابة عن رسول الله ﷺ أمثال:

الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، أبي ذر، ابن عباس، ابن عمر، حذيفة، أبي أيوب الأنصاري... وغيرهم.

كما ذكره ما يقارب ٢٠٠ شخص من كبار علماء السُّنَّة في كتبهم.

ومتن هذا الحديث، حسب إحدى الطرق:

قال رسول الله ﷺ: «**...أما بعد، ألا أيها الناس! فإنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب، وإنا تارك فيكم الثقلين:**

أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله،

واستمسكوا به» (فحثَّ على كتاب الله ورغَّب فيه) ثم قال: (**وأهل بيتي، أُذَكِّرُكم الله في أهل بيتي** (ثلاث مرات)»[1].

وللاستدلال بهذا الحديث على عدم تحريف القرآن، طريقان:

الطريق الأول: ويتوقف على توضيح ست نقاط:

آ- يدلُّ الحديث على إمكان التَّمسُّك بالكتاب حتى يوم القيامة.

ب- تحريف الكتاب يستلزم عدم إمكان التَّمسُّك به.

ج- إن التَّمسُّك بالقرآن يعني الالتزام بجميع الأمور التي تعرَّض لها القرآن، لا بعض الموارد الخاصة كآيات الأحكام.

بعبارة أخرى، ليس الغرض من القرآن مجرَّد بيان الأحكام والقوانين الشرعية فحسب، بل هداية الناس وإخراجهم من الظلمات إلى النور.

د- الغرض من التحريف إخفاء بعض حقائق الكتاب الشريف، والكتاب المحرَّف لا يمكن أن يكون هادياً ونوراً من جميع النواحي، في حين أن الكتاب الكريم ذكر الغرض النهائي من إنزاله وهو إخراج الناس من الظلمات إلى النور، وإيصال الناس إلى مراتب الكمال

---

(١) صحيح مسلم ٢: ١٨٧٣، كتاب فضائل الصحابة، باب ٤، حديث ٣٦، وسنن الدارمي ٢: ٢٣٢ (مع بعض الاختلاف).

الإنساني والدرجات العالية المادية والمعنوية، وهو ما يحصل بالتَّمسُّك به مصوناً عن التحريف.

هـ- إن التَّمسُّك بالقرآن خلافاً للتَّمسُّك بالعترة، لا يمكن تحقُّقه إلا بالوصول إلى القرآن مباشرة، من خلال وجوده بين أيدي الناس، لا في أيدي أشخاص معيَّنين.

و- يمكن الاستفادة من هذا الحديث أن التَّمسُّك بالكتاب، ليس ممكناً فحسب بل واجباً، إذ الجملة الخبرية في مقام الإنشاء تفيد حكماً تكليفياً، وقد ثبت في مباحث علم الأصول أن التكاليف الشرعية يجب أن تكون مقدورة على المكلَّفين للعمل بها، ولاشكَّ أن القرآن المحرَّف لا يمكن للمكلَّف العمل به لعدم قدرته على ذلك.

الطريق الثاني:

يمكن الاستفادة من هذا الحديث الشريف، أن كلّ واحد من الثقلين، حُجَّة ودليل تامّ لوحده مستقلاً عن الآخر، وبهذا المعنى فإن حُجِّيَّة أحدهما لا يتوقَّف على إمضاء وتصويب الآخر.

نعم، ليس معنى ذلك أن التَّمسُّك بأحدهما يكفي في الوصول إلى كمال المطلوب في الخروج من الضلال ورفع الظلمات، إذ هذه الآثار مترتبة على التَّمسُّك بكليهما معاً.

وعليه، فإذا وقع التحريف في الكتاب، سقطت ظواهره عن الحُجِّيَّة، والقائلون بالتحريف، في هذه الحالة، يحتاجون إلى إمضاء المعصوم عليه السلام، وهو خلاف ظاهر الحديث الشريف الدّال على استقلال أحدهما عن الآخر في مقام الحُجِّيَّة، فكيف يمكن القبول بتوقف حُجِّيَّة الثقل الأكبر على الأصغر؟

ومن هذين الطريقين نستنتج ما يلي:

١- التَّمسُّك بالكتاب (القرآن) ليس ممكناً جائزاً، بل واجب تكليفي يجب العمل به.

٢- الكتاب الكريم هو دليل وحجة مستقلة بحدٍّ ذاته.

ومن الواضح أن القول بالتحريف ينافي التَّمسُّك بهذين الأصلين.

المبحث الخامس عشر

نسخ التلاوة والإنساء

يلاحظ في كلمات علماء العامة استعمالهم لاصطلاحين (نسخ التلاوة) و(الإنساء).

حيث قال بعضهم بجواز نسخ التلاوة، بحجة قيام الدليلين العقلي والنقلي على وقوعه.

وفيما يلي نناقش المسألة التالية:

هل هذان الاصطلاحان يغايران التحريف، أم أن قبول جواز نسخ التلاوة يستلزم جواز وقوع التحريف؟

في الكتب الروائية توجد أحاديث وجَّهها علماء العامة لتصلح دليلاً يمكن التَّمسُّك به للقول بجواز نسخ التلاوة، منها الروايات في مسألة الرجم، حيث روى ابن عباس، قال: سمعت عمر يقول: قد خشيت أن يطول بالناس زمان، حتى يقول قائل: ما نجد الرجم في

كتاب الله؟ فيضلّ بترك فريضة أنزلها الله، ألا وإن الرجم حقٌّ على من زنى إذا أحصن، وكانت البيِّنة، أو كان الحبل أو الاعتراف، وقد قرأناها (الشيخ والشيخة فارجموهما البتة) رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده[1].

عن كثير بن الصلت قال: قال لي زيد بن ثابت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما البتة».

قال عمر: لما نزلت أتيت رسول الله ﷺ فقلت أكتبنيها؟ قال شعبة: كأنه كره ذلك؟ فقال عمر: ألا ترى أن الشيخ إذا لم يحصن جلد، وأن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم؟[2].

ويظهر من هذا الحديث نسبة زيد ما ظنه عمر وحياً قرآنياً، أنه كلام رسول الله ﷺ، حيث عرض عمر على رسول الله ﷺ أن يثبته في الكتاب فلم يردّ عليه الرسول ﷺ.

وقد توهَّمَ علماء السُّنَّة أن هذا الحكم والكلام من رسول الله ﷺ كانت آية قرآنية، نسخت تلاوةً وقراءةً، وبقيت حكماً.

وعلى هذا التوهُّم ردود هي:

---

(١) المحلّى ١٢: ١٧٨.

(٢) المحلّى ١٢: ١٧٦.

١- لابُدَّ لكل نسخ من وجود ناسخ، ولا ناسخ في الموارد السابقة.

٢- ثبت في محلّه أن النسخ يقع فقط في الأحكام الشرعية، ولا عنوان شرعياً للتلاوة.

نعم، أجاب بعض علمائهم عن هذا الإشكال بأن المراد من التلاوة ليس الوجود الخارجي، بل جواز التلاوة الذي هو أحد الأحكام الشرعية!

٣- ما الحكمة من هذا النوع من النسخ، إن نسخت التلاوة وبقي أصل الحكم؟.

٤- أهمُّ ردّ ذكره السَّيّد الخوئي رحمه الله كما يلي:

...أنّ نسخ التلاوة هذا إمَّا أن يكون قد وقع من رسول الله ﷺ.

وإمَّا أن يكون ممن تصدّى للزعامة من بعده، فإن أراد القائلون بالنسخ وقوعه من رسول الله ﷺ فهو أمر يحتاج إلى الإثبات.

وقد اتَّفق العلماء أجمع على عدم جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد...

وعلى ذلك فكيف تصحّ نسبة النسخ إلى النبي ﷺ بأخبار هؤلاء الرواة؟

مع أن نسبة النسخ إلى النبيﷺ تنافي جملة من الروايات التي تضمنت أن الإسقاط قد وقع بعده.

وإن أرادوا أن النسخ قد وقع من الذين تصدّوا للزعامة بعد النبيﷺ فهو عين القول بالتحريف...)[1]

أما ما ذكر في مسألة الرجم، فإن بطلانه واضح، لأن النبي ﷺ كان حريصاً في إثباته للآيات القرآنية، إذ كان يراعي كمال الدقّة والمراقبة في ذلك، ويأمر بذلك كُتّاب الوحي، فإن كانت آية الرجم من القرآن فلمَ لم يأمرﷺ بإثباته في الكتاب، ولم يجب على سؤال عمر؟

وعليه، فإن موضوع نسخ التلاوة واضح البطلان، بل إن بعض من أهل السُّنَّة ذكروا أنه بالرغم من أن مثل هذا النسخ جائز الوقوع عقلاً، إلا أنه لم يقع في كتاب الله.

بل إن ابن حزم الأندلسي، بعد أن تبنّى مسألة نسخ التلاوة، إلا أنه في النهاية وجّه المسألة بطريقة لا ترتبط بالوحي الإلهي[2].

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ٢٠٦.

(٢) المحلّى ١٢: ١٧٧.

المبحث السادس عشر

لا يمكن للشيعة أن يقولوا بتحريف القرآن

إن اعتقاد الشيعة بعدم تحريف القرآن ثابت راسخ، إذ لا يمكن لهم أن يقولوا به، لأن القرآن من أهمّ الأدلّة التي يعتمدون عليها لإثبات عقائدهم.

ولنأخذ على سبيل المثال آية التطهير التي يعتمدون عليها لإثبات أحد أهمّ اعتقاداتهم وهي (العصمة)، حيث يقول تعالى:

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[1]

إذ ثبت في محلّه أن الآية واضحة وصريحة في عصمة أهل البيت عليهم السلام والتي تعدّ من أهمّ الشروط الواجب توافرها للتّصدّي لرئاسة وخلافة المسلمين حسب اعتقاد الشيعة.

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٣٣.

فكيف يمكن لهم أن يقطعوا على أنفسهم مثل هذا الطريق في الاستدلال لإثبات العصمة إن كانوا يقولون بالتحريف؟.

إن الهدف الأصلي من هذه الآية لا يتّضح إلا بعد أن نقبل بالقرآن كتاباً مرتّباً آياته بطريقة منظّمة ابتداءً بسورة الفاتحة، إذ دُوِّنَ بتلك الطريقة في زمن رسول الله ﷺ ولم يتعرّض بعده لأي تغيير، إذ أُثبِتَتْ كلّ آية في موقعها المناسب، بطريقة لو وضعت في مكان آخر، لم يحصل مقصوده تعالى من النُّزول.

وفي هذه الآية، فإن غرضه تعالى أن يذكر تكاليف خاصّةً لأهلَ البَيْتِ عليهم السلام في أثناء بيانه وظيفة نساء النبي ﷺ، حيث أشار أن لهم وظائف خاصة تتناسب ومقامهم.

على كلّ حال، فإن القول باحتمال وقوع تحريف في الآيات لا يبقي أساساً لمذهب الإماميّة.

دراسة عامَّة لروايات التحريف

أبرز أدلَّة القائلين بالتحريف روايات نقلها السُّنَّة والشيعة في كتبهم، حيث ناهزت، حسب إحصاءات بعض المُحقِّقين، ١١٢٢ رواية[1].

ونسب بعض كبار العلماء التواتر الإجمالي لتلك الروايات، بُحجَّة أن وجود مثل هذا العدد الكبير من الروايات ضعيفة السند، بلغت من الكثرة حداً يوجب القطع بصدورها وينفي احتمال الكذب عن جميعها.

فاستفاد القائلون بالتحريف من هذه الروايات لإثبات قولهم.

وما ردَّ به العلماء على هؤلاء يستند إلى جهتين:

الأولى: الإشكالات الواردة على أسناد تلك الروايات والكتب

---

(١) دفاع از تحريم قرآن: ٥٧.

التي احتوتها.

الثانية: الإشكالات الواردة على دلالة تلك الآيات.

ولابُدَّ من توضيح تلكما الجهتين:

الجهة الأولى:

● يوجد في سند كثير من تلك الروايات أحمد بن محمد السياري، الذي وصفه الرجاليون بـ (فاسد المذهب) و(ضعيف الحديث) واتّهمه النجاشي بالغلوّ، كما وصفه ابن الغضائري بالمتهالك والمنحرف.

● كما أن في سند تلك الروايات يونس بن ظبيان الذي قيل فيه: (ضعيف جداً) و(في كتبه خلط)، ووصفه ابن الغضائري بالغلوّ والكذب وجعل الحديث.

● أما ثالث هؤلاء الذين وقعوا في أسناد تلك الروايات فهو علي بن أحمد الكوفي الذي وصفه الرجاليون (بالضعيف) و(فاسد الرواية)، بل عدّوه من جملة الغلاة المنحرفين.

وعليه، يتَّضح أن الناقلين لتلك الروايات ضعفاء ولا اعتبار لنقلهم.

علاوة على ذلك، تجب الإشارة إلى أن أغلب الكتب التي وردت

فيها تلك الروايات فاقدة للاعتبار والحجية:

أ- بعض هذه الروايات نقلت من رسالة منسوبة إلى سعد بن عبد الله الأشعري، والتي نسبت أيضاً إلى النعماني والسيد المرتضى، وعليه، فإن واضع ومؤلف هذه الرسالة ليس معلوماً، كما لم تُعتمَد الرسالة من قِبَل أحد من رجال الحديث.

ب- جزء من تلك الأحاديث أخذ من كتاب سليم بن قيس الهلالي، وقال الشيخ المفيد عن هذا الكتاب:

«...**هذا الكتاب غير موثوق به ولايجوز العمل على أكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس، فينبغي للمتديِّن أن يجتنب العمل بكل ما فيه، ولا يعوّل على جملته...**»[1].

ج- ثالث الكتب عبارة عن (كتاب التَّنْزيل والتحريف) أو (كتاب القراءات) لمؤلفه أحمد بن محمد السياري، الذي ذكر حاله سابقاً من الضعف.

د- بعض هذه الروايات نقل من تفسير أبي الجارود الذي لعنه الإمام الصادق عليه السلام ،علاوة على وقوع كثير بن عياش في سند هذا التفسير مع ما فيه من ضعف.

---

(١) تصحيح الاعتقاد: ١٤٩.

هـ- أحد تلك الكتب (تفسير علي بن إبراهيم القمي)، الذي نسب إليه، وهو تلفيق من إملاءاته على تلميذه أبي الفضل العباس بن محمد العلوي وتفسير أبي الجارود.

و- أحد مصادر تلك الأحاديث (كتاب الاستغاثة) لعلي بن أحمد الكوفي الذي كذَّبه ابن الغضائري واتّهمه بالغلوّ.

ز- بعض تلك الأحاديث ورد في كتاب (الاحتجاج) للطبرسي، وغالب رواياته مرسلة، ولا يمكن اعتباره كتاباً حديثياً للاستدلال به.

ح- أكثر تلك الروايات وردت في كتاب الكافي للكليني، لكن مجرد وجود رواية في ذلك الكتاب لا يلزم صحتها وجواز العمل بها.

بل ادَّعى البعض أن من بين ١٦١٩٩ حديثاً في الكافي يوجد: ٥١٧٢ حديثاً صحيحاً، وحوالي ١٤٤ حديثاً حسناً، ومقدار ٢١٢٨ حديثاً موثقاً، و٣٠٢ حديث قوي، و٧٤٨٠ حديثاً ضعيفاً[1].

الجهة الثانية:

لا تتَّفق تلك الروايات من حيث الدلالة على مضمون واحد، إذ يمكن تقسيمها إلى عدَّة طوائف:

١- بعض هذه الروايات تتعلّق بالتحريف المعنوي، فهو خارج

---

(١) دفاع از حريم قرآن: ٦٠.

عن محلّ النزاع.

٢- بعضها تدلّ على اختلاف القراءات الذي هو خارج عن بحث التحريف كما مرّ.

٣- الروايات التي وردت في مقام توضيح او تفسير آية، اعتقد البعض أنها جزء منها توهُّماً، مع أنّها وردت للتفسير والتوضيح، كما في الحديث التالي:

روى الكليني بإسناده عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً﴾.

أنه عليه السلام تلا هذه الآية إلى قوله ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ وأضاف: «**فقد سبقت عليهم كلمة الشقاء، وسبق لهم العذاب**»، وتلا بقية الآية[1].

ذكر المحدّث النوري أن ظاهر سياق الخبر يدلّ أن هذه الزيادة من القرآن وليس تفسيراً، في حين صرّح العلّامة المجلسي وآخرون أن تلك الجملة تفسيرية لا جزء من القرآن.

٤- الروايات الدالّة على أن في بعض آيات القرآن ذكراً لاسمِ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام والأئمّة المعصومين عليهم السلام، ولا ريب أن هذه

---

(١) الكافي ٨: ١٨٤، ح٢١١.

الروايات وردت في مقام توضيح وتأويل الآيات الشريفة، ولا دليل على أن أسماء الأئمّة عليهم السلام كانت أجزاء من القرآن ثم حذفت.

٥- الروايات الدالّة على ذكر أسماء من قريش في القرآن، حذفها المحرّفون وأبقوا على اسم أبي لهب فحسب!!!

وعلى تلك الروايات إشكالان:

أ- وجود تناقض بين تلك الروايات، لأن بعضها يذكر أن عدد الأسماء المحذوفة سبعون وبعضها الآخر أن عددها سبعة فقط.

ب- إن ملاحظة مضامين تلك الروايات تشهد على كذبها، إذ ما الوجه في إبقاء اسم أبي لهب محفوظاً دون سائر الأسماء؟؟

٦- الروايات الدالّة على تعرُّض بعض الكلمات للتغيير بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله حيث وضعت كلمات أخرى محلّها.

وبعبارة أخرى فهذه الروايات دالّة على وقوع التحريف بالزيادة والنقصان، وهذه المجموعة من الروايات تخالف إجماع المسلمين على عدم زيادة أو نقصان حرف واحد من القرآن.

٧- الروايات الواردة في شأن الإمام المهدي عجل الله فرجه، حيث تذكر أن ذلك الإمام عليه السلام، بعد ظهوره يُلزِم الناس بقراءة مصحف الإمام علي عليه السلام الذي عنده.

وهذه الروايات بالرغم من دلالتها على اختلاف مصحف الإمام أمير المؤمنين عليه السلام عن المصحف الموجود حالياً، لكن هذا الاختلاف ليس من حيث المتن بل من حيث النظم والترتيب، وبعض الشروح والتوضيحات[1].

٨- الروايات الدالّة على وقوع النقص في الكتاب الكريم، وهي على ثلاثة أقسام:

أ- دلالتها على أن عدد الآيات الواقعي أكثر من الموجود حالياً.

ب- دلالتها على أن عدد آيات بعض السور القرآنية الموجودة في القرآن أقل من المقدار الواقعي.

ج- دلالتها على نقصان كلمة أو آية منها.

وللجواب عن هذه المجموعة الأخيرة يمكن القول:

أولاً: هذه الروايات مخالفة للقرآن ويجب الإعراض عنها.

---

(١) (...إن الكتاب الذي جمعه أمير المؤمنين عليه السلام كان فيه بيان شأن نزول الآيات، وأسماء الذين نزلت فيهم وأوقات نزولها، وتأويل متشابهاتها، وتعيين ناسخها ومنسوخها وذكر عامّها وخاصّها، وبيان العلوم المرتبطة بها، وكيفية قراءتها، ويؤيد ذلك أنه نقل عن ابن سيرين أنه قال: «بلغني أنه كتبه على تنزيله، ولو أجيب إلى ذلك الكتاب لوجد فيه علم كثير»، ونقل عنه أيضاً أنه قال: «كتب علي عليه السلام في مصحفه الناسخ والمنسوخ»...)، لمزيد من التفصيل راجع «كتاب علوم القرآن عند المفسرين ١: ٣٦٧».

ثانياً: في هذه المجموعة توجد روايات كثيرة متعارضة ترد مضمونها.

ثالثاً: حتى لو وجد خبر صحيح بين تلك الروايات فلها عنوان خبر الواحد، وحسب القاعدة فلا يمكن التَّمسُّك بخبر الواحد للإثبات في هذه المسألة.

رابعاً: بعض هذه الروايات تحكي عن إسقاط أو حذف أسامي الأئمة المعصومين عليهم السلام من القرآن، وقد ذكرنا أن مثل هذه الروايات لابدَّ من حملها على التأويل أو التفسير أو بيان المصاديق.

وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

الفهارس*

معجم بعض الأعلام الذين وردت أسماؤهم في الكتاب

فهرس المصادر

فهرس الموضوعات

---

* إتماماً للفائدة عملنا على إعداد هذه المجموعة من الفهارس (المترجم).

معجم بعض الأعلام الذين وردت أسماؤهم في الكتاب

● **ابن حزم** (علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي) /ت ٤٥٦هـ/:

فقيه ظاهري، وطبيب وشاعر، ومؤرخ وفيلسوف.

له: «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، «طوق الحمامة»، «رسالة في فضل الأندلس»، «المحلّى»..

● **ابن طاووس** (علي بن علي بن موسى بن جعفر بن طاووس الحسيني) /ت ٧١١هـ/:

روى عن والده الفقيه المحدّث رضي الدين بن علي، وله منه إجازة، وولي نقابة الطالبيين بعد وفاة أخيه، كان رفيع القدر، وجيهاً، سخياً ، عابداً.

له: «سعد السعود»، «زوائد الفوائد»...

● **البهائي** (بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد الجبعي العاملي الحارثي) /ت ١٠٣١هـ/:

عالم إمامي فقيه، من مجدّدي المذهب على رأس القرن الحادي عشر، جمع فنون العلم، إليه انتهت رئاسة المذهب.

له: «حبل المتين»، «الجامع العباسي»، «العروة الوثقى»، «خلاصة الحساب»، «مفتاح الفلاح»..

● **الحر العاملي** (محمد بن الحسن بن علي المشغري) /ت ١١٠٤هـ/:

عالم إمامي فقيه، محدث مصنف.

له: «وسائل الشيعة»، «أمل الآمل»...

● **الخوئي** (السيد أبو القاسم) /ت ١٤١٣هـ/:

فقيه أصولي، مرجع شيعي كبير، درس على كبار علماء النجف أمثال: شيخ الشريعة، الشيخ ضياء الدين العراقي، الشيخ محمد حسين النائيني، وغيرهم.

له: «البيان»، «معجم رجال الحديث»، وغيرها من الكتب الفقهية والأصولية.

● **الرضي** (الشريف محمد بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى الكاظم عليه السلام بن جعفر الصادق عليه السلام) /ت ٤٠٦هـ/:

عالم إمامي فقيه، لغوي أديب، شاعر مترسِّل، أخذ أنواع العلوم عن جماعة منهم: الشيخ المفيد، أبو سعيد السيرافي النحوي، أبو علي الفارسي النحوي، وأبو الفتح عثمان بن جني...

له: «مجازات الآثار النبوية»، «خصائص الأئمة»، «معاني القرآن»، «حقائق التأويل»... وجمع خطب ورسائل الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في كتاب سمَّاه «نهج البلاغة».

● **الصدوق** (محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي) /ت ٣٨١هـ/:

عالم إمامي فقيه، محدّث مصنّف، ولد هو وأخوه بدعوة الإمام المهدي عليه السلام، قام بسفرات كثيرة لتحصيل العلم وخدمة الدين، كان مكرَّماً مبجَّلاً عند ركن الدولة البويهي.

له: نحو من ثلاثمائة مصنف فيها: «المقنع في الفقه»، «علل الشرائع»، «تفسير القرآن»، «عيون أخبار الرضا عليه السلام»، «معاني الأخبار»، «إكمال الدين»، «الخصال»، «من لا يحضره الفقيه»، «الاعتقادات»...

● **الطبرسي** (الفضل بن الحسن بن الفضل) /ت ٥٥٢هـ تقريباً/:

عالم إمامي فاضل، مفسر فقيه، محدّث جليل، من أعلام القرن السادس الهجري.

له: «مجمع البيان»، «جوامع الجامع»..

● **الطوسي** (محمد بن الحسن بن علي، المعروف بشيخ الطائفة) /ت ٤٦٠ هـ/:

قال فيه العلّامة الحلي: «شيخ الإماميّة ووجههم ورئيس الطائفة، جليل القدر عظيم المنزلة، ثقة صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب،... صنَّف في كل فنون الإسلام..»، هاجر إلى النجف الأشرف، فاشتغل بالتدريس والتأليف والهداية والإرشاد حتى صارت النجف منذ ذلك الوقت حتى اليوم مركزاً للعلم وجامعة كبرى للإماميّة.

له: تصانيف كثيرة منها: «المبسوط»، «النهاية»، «العدّة في أصول الفقه»، «الرجال»، «التبيان في تفسير القرآن»...

● **الفضل بن شاذان** /ت ٢٦٠هـ/:

أحد كبار فقهاء الإمامية، ومتكلميهم، أثنى عليه الإمام العسكري عليه السلام، وعدّ من أصحاب الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام.

له: تصانيف كثيرة في مختلف العلوم، منها: «الرد على الفلاسفة»، «الرد على أهل التعطيل»، «الرد على الغلاة»، «الرد على الحشوية»، «الإيضاح».

● **الفيض الكاشاني** (محمد بن المرتضى، المعروف بالمولى محسن الكاشاني) /ت ١٠٩١هـ/:

عالم إمامي فاضل، عارف محدّث، محقق شاعر، حكيم متألّه، روى عن جماعة من المشايخ منهم: الشيخ البهائي، الشيخ محمد بن صاحب المعالم، وغيرهم.

له: «الوافي»، «الصافي»، «الشافي»، «بشارة الشيعة»، «خلاصة الأذكار»، «المحجة البيضاء في إحياء الإحياء».

● **كاشف الغطاء** (الشيخ جعفر) /ت ١٢٢٨هـ/:

عالم فقيه، مرجع شيعي كبير، كان له نشاط علمي، اجتماعي، وسياسي بارز، تتلمذ على يديه جماعة من العلماء...

له: «كشف الغطاء»...

● **الكليني** (أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق، الملقب بثقة الإسلام) /ت ٣٢٩هـ/:

عالم كبير، محدّث جليل، مجدّد مذهب الإمامية على رأس المائة الثالثة.

له: «الكافي»، «رسائل الأئمة عليهم السلام»، «تعبير الرؤيا»..

● **اللنكراني** (الشيخ محمد فاضل):

أحد كبار مراجع الشيعة الحاليين، ومن أركان الحوزة العلمية في قم المقدّسة، درس على كبار العلماء منهم آية الله البروجردي قدس سره الإمام الخميني قدس سره وغيرهما ، تخرّج على يديه كثير من الفضلاء، كما أشرف على تأسيس العديد من المراكز العلمية،...

له: «مدخل التفسير»، «تفصيل الشريعة»، «القواعد الفقهية»، «معتمد الأصول»، وغيرها من الكتب الفقهية والأصولية...

● **المجلسي** (محمد باقر بن محمد تقي بن المقصود علي) /ت ١١١٠هـ تقريباً/:

عالم إمامي فقيه، مؤلّف محدّث، استفاد من الشيخ البهائي والمولى عبد الله الشوشتري.

له: «بحار الأنوار»،...

● **المحقق البغدادي** (السيد محسن بن الحسن بن مرتضى الأعرجي الكاظمي) /ت ١٢٢٧هـ/:

عالم إمامي فقيه، أصولي محقق، مؤلف خطيب، تتلمذ على السيد بحر العلوم وشارك الشيخ كاشف الغطاء في الدرس.

له: «المحصول في الأصول»، «الوافي في شرح وافية ملّا عبد الله التوني»، «شرح مقدمات الحدائق»...

● **المرتضى** (الشريف علي بن الحسين بن موسى بن محمد موسى بن إبراهيم بن موسى الكاظم عليه السلام بن جعفر الصادق عليه السلام) /ت ٤٣٦هـ/:

فقيه إمامي متكلم، شاعر، أديب، كان كثير السماع والرواية، قديراً في المناظرة والحجاج، تولّى نقابة الطالبيين، وإمارة الحج والنظر في المظالم لأكثر من ٣٠ سنة.

صنَّف كتباً كثيرة منها: «الانتصار»، «الخلاف»، «المسائل الطرابلسية»، «تنزيه الأنبياء والأئمة»، «الشافي في الإمامة»..

● **المفيد** (محمد بن النعمان بن عبد السلام الحارثي، المعروف بابن المعلم) /ت ٤١٣هـ/

شيخ الفقهاء والمحدّثين في عصره، مقدَّم في علم الكلام، ماهر في المناظرة، عارف بالأخبار والآثار، كثير الرواية والتصنيف.

تخرج على يديه جماعة من العلماء، حتى قيل: له على كلِّ إماميٍّ منَّة.

روى عنه جماعة منهم: الشريفان الرضي والمرتضى، والنجاشي، والطوسي..

له: كتب كثيرة منها: «المقنعة في الفقه»، «مناسك الحج»، «الإيضاح في الإمامة»، «الإرشاد»، «تصحيح الاعتقاد»..

● **النوري** (المولى محمد مهدي بن المولى محمد شفيع الأستر آبادي) /ت ١٢٥٩هـ/:

محدّث إمامي.

له: كتاب «فصل الخطاب في حجية ظواهر الكتاب».

فهرس المصادر

١- **الاعتقادات**، الشيخ الصدوق، تحقيق: عصام عبد السيد، الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، مطبعة مهر، قم، إيران، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٢- **أعيان الشيعة**، السيد محسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ.

٣- **آلاء الرحمن**، الشيخ محمد جواد البلاغي، مؤسسة البعثة، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية بمؤسسة البعثة، قم، إيران، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٤- **الإيضاح**، الفضل بن شاذان، منشورات جامعة طهران، طهران، إيران، ١٩٧٢م.

٥- **بحار الأنوار**، العلامة محمد باقر المجلسي، المطبعة الإسلامية، ١٣٨٤هـ.

٦- **بحوث في الملل والنحل**، الشيخ جعفر السبحاني، مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين بقم المقدسة، قم، إيران، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ.

٧- **البيان في تفسير القرآن**، السيد أبو القاسم الخوئي، مطبعة عترت، الناشر: دار الثقلين، قم، إيران، الطبعة الخامسة، ١٤٢٦هـ.

٨- **التبيان**، الشيخ الطوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٩- **تصحيح الاعتقاد**، الشيخ المفيد، تحقيق: حسين در گاهي، الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، مطبعة مهر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٠- **تفسير الصافي**، الفيض الكاشاني، مطبعة مؤسسة الهادي، قم، إيران، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

١١- **التفسير الكبير**، الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة.

١٢- **التمهيد في علوم القرآن**، الشيخ محمد هادي معرفت، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، قم، إيران، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ.

١٣- **الحدائق الناضرة**، الشيخ يوسف البحراني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، قم، إيران، ١٣٦٣هـ.ش.

١٤- **حقائق التأويل**، الشريف الرضي، تحقيق: لجنة علمية من أعضاء منتدى النشر، مطبعة الغري، النجف الأشرف، العراق، ١٣٥٥هـ.

١٥- **دفاع از حريم قرآن (باللغة الفارسية)**، الشيخ محمد جواد الفاضل اللنكراني، انتشارات عقل سرخ، قم، إيران، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ.ش.

١٦- **سعد السعود**، السيد ابن طاووس، تحقيق: فارس تبريزيان الحسون، الناشر: انتشارات دليل، مطبعة عزت، إيران، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٧- **سنن الدارمي**، عبد الله الدارمي، دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٨- **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (ضمن موسوعة السنة)، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، استانبول، تركية.

١٩- **علوم القرآن عند المفسرين**، مركز الثقافة والمعارف القرآنية، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٠- **الكشاف**، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٢١- **الكنى والألقاب**، الشيخ عباس القمي، المطبعة الحيدرية، النجف، العراق، الطبعة الثالثة، ١٣٨٩هـ.

٢٢- **لسان العرب**، ابن منظور، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٢٣- **مجمع البيان**، الشيخ الفضل بن الحسن الطبرسي، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، ١٣٣٣هـ.

٢٤- **المحلّى**، ابن حزم، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ.

٢٥- **مدخل التفسير**، الشيخ محمد الفاضل اللنكراني، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، إيران، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.

٢٦- **مفردات ألفاظ القرآن**، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، مطبعة شريعت، قم، إيران، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

٢٧- **موسوعة طبقات الفقهاء**، الشيخ جعفر السبحاني، اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، دار الأضواء، بيروت، لبنان ١٤٢٠هـ.

المحتويات

تقديم ٥

كلمة المترجم ٧

مقدمة المؤلف ١١

تعريف التحريف ١٥

موارد استعمال لفظ (التحريف) وأنواعه ١٩

التحريف الإجمالي والتفصيلي ٢٧

عدم كفاية خبر الواحد لإثبات التحريف ٢٩

آراء علماء الإماميَّة في عدم تحريف القرآن ٣١

الفرق بين القرآن وسائر الكتب السماوية ٤١

مراحل نزول القرآن ومواطنه ٤٥

تحريف القرآن بين الإمكان العقلي والوقوع الفعلي ٤٩

هل يستلزم الاستدلال بالقرآن على عدم تحريفه للدور؟ ٥١

ادِّعاءات التحريف ٥٩

مناقشة الدليل العقلي والعقلائي في عدم التحريف ٦١

أوضح الآيات دلالةً على عدم التحريف ٦٩

هل يستلزم القول بالتحريف سقوط ظواهر الكتاب عن الحجيّة؟..... ٧٥
دلالة حديث الثقلين على عدم التحريف:..... ٧٧
نسخ التلاوة والإنساء..... ٨١
لا يمكن للشيعة أن يقولوا بتحريف القرآن..... ٨٥
دراسة عامَّة لروايات التحريف..... ٨٧
الفهارس..... ٩٥
معجم بعض الأعلام الذين وردت أسماؤهم في الكتاب..... ٩٦
فهرس المصادر..... ١٠٣
المحتويات..... ١٠٦